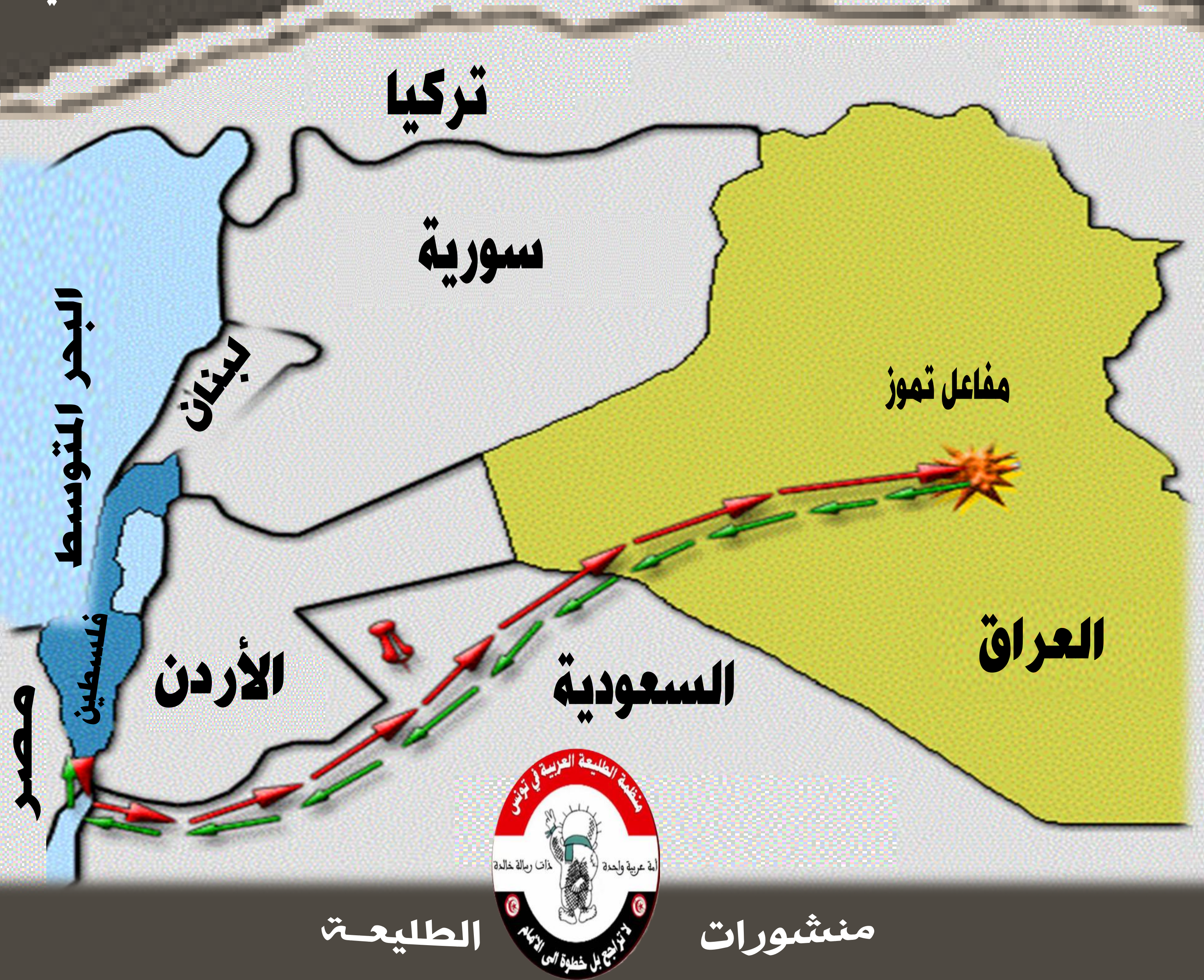
صفحات من الحرب السريّة بين عراق البعث والكيان الصهيوني

قصة العدوان على المفاعل النووي العراقي

حقائق ووثائق

عزالدين القوطالي



منشورات الطليعة
2019

- أن إسرائيل ما كانت لتنجح لولا مساندة إيران وتعاونها معها.
- إن إحدى أكبر المفارقات في التاريخ هي أن الجمهورية الإسلامية في إيران ساعدت على تنفيذ هذا الهجوم....

سيباستيان روبلين الصحافي المتخصص في شؤون الدفاع

مقال منشور في مجلة "ناشيونال أنترست" بتاريخ 19 أكتوبر 2019

تحت عنوان : من الأسرار الخفيـــة لعمليـــة أوبـــــــــرا

تمهيد :

لم تكن لطموحات الرفيق الشهيد صدام حسين حدود ـ ففي كانون الأول / ديسمبر 1974 ترأس وفدا حكوميا كبيرا في زيارة الى باريس بدعوة من رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك جاك شيراك، وشاركت لجنة الطاقة الذرية العراقية في هذا الوفد بثلاثة أشخاص هم الدكتور همام عبد الخالق والدكتور خالد إبراهيم سعيد والمهندس أحمد بشير . وقد طالب الوفد الحكومة الفرنسية بتزويد العراق بمفاعل نووي للقدرة الكهربائية من النوع المبرد بالغاز والمهدأ بالغرافيت ، غير أن الجانب الفرنسي إعتذر عن ذلك بحجة أن فرنسا تخلت عن إنتاج هذا الصنف من المفاعلات وأستعاضت عنه بمفاعلات من الصنف المبرد بالماء الخفيف المضغوط ، وقد إتفق الجانبان في الأخير على قيام فرنسا بتزويد العراق بمفاعلات نووية للأبحاث وأخرى لإنتاج الطاقة الكهربائية.

في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 تم توقيع عقد بمبلغ 450 مليون دولار مع تجمع الشركات الفرنسية وبموافقة لجنة الطاقة الذرية في فرنسا لبناء مشروع 17 تموز المتكون من مفاعل تموز 1 ومفاعل تموز 2 . والجدير بالذكر أن ثم شبه كبير بين مفاعلي تموز 1 و 2 من جهة ومفاعلي أوزيريس وآيزيز الفرنسيين ، وقد يفسر هذا التشابه سبب تسمية المفاعل النووي العراقي تموز 1 في وسائل الإعلام الدولية بإسم مفاعل أوزيراك وهي كلمة مشتقة من كلمتي : أوزيريس والعراق .

لم يكتف العراق بالسوق الفرنسية في هذا المجال بل إنه أبرم في 13 كانون الثاني 1976 إتفاقا مع لجنة الطاقة الذرية الإيطالية للتعاون المشترك في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية وكنتيجة لهذا الإتفاق تم توقيع عقد مع شركة سنيا تكنت الإيطالية لبناء مختبر صغير لأبحاث الراديو كيمياء.

في تلك الأثناء صعد الكيان الصهيوني من حملاته ضدّ العراق إفتراءا وتشويها بتعلة أن العراق يسعى من أجل الحصول على السلاح النووي أو تصنيعه محليا عبر مفاعلي تموز 1 وتموز 2 .

وبالتوازي مع الحملات الإعلامية نفذ الكيان الصهيوني عبر جواسيسه وعملائه جرائم إغتيالات طالت مجموعة من العلماء العراقيين والعرب العاملين في مفاعلي تموز ، وكان من أهمهم عالم الذرة المصري يحيى المشد الذي وقع إغتياله في فندق

ميريديان بباريس يوم 13 حزيران /يوليو 1980 .كما قام عملاء الموساد بتفجير أربع قنابل إثنان منها في فندق شركة سنيا تكنت الإيطالية في روما والثالثة في منزل مدير فرع الشركة بميلانو والرابعة في منزل خبير فرنسي مختص بالمفاعلات النووية في باريس وكان ذلك يوم 13 كانون الأول من عام 1980 وفي نفس اليوم وقع إغتيال العالم العراقي عبد الرحمن رسول في باريس ، ثم إختتم مسلسل الجرائ\م الصهيونية بإغتيال الفيزيائي العراقي الدكتور سلمان رشيد الراوي في جينيف بتاريخ 9 حزيران 1981..

والمعروف أن العراق دولة غير متاخمة لإسرائيل. ولكن السياسة والإستراتيجية الإسرائيليتَين، تضعانها في الحسبان. وهناك توجس دائم بين الطرفَين، إذ إن إسرائيل تضع في حسبانها كل قدرة عربية، وتعدها تهديداً لأمنها، قربت الدولة العربية منها أو بعدت. وتسعى إلى التفوق العسكري، تقليدياً ونووياً، على كافة الدول العربية مجتمعة، من المحيط إلى الخليج. إضافة إلى أن القوات المسلحة العراقية اشتركت، في العمليات الحربية، ضد القوات الإسرائيلية، منذ البداية. بل إن المقاومة، التي لجأ إليها العرب، في فلسطين، قبْل إعلان دولة إسرائيل، كان للمتطوعين العراقيين سهم فيها .

كما كان العراق طرفاً في كل القرارات، التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تدين ممارسات إسرائيل تجاه العرب، في المناطق المجاورة لها، أو ضد الفلسطينيين. بل إن العراق، كان سباقاً إلى طلب عقد جلسات طارئة، لبحث إدانة إسرائيل، أحياناً، والتي كان آخرها (قبْل الحرب) القرار الرقم 89/34، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 11 ديسمبر 1979، والذي تُقَرِّر فيه، أن هناك تزايداً في المعلومات والأدلة على اتجاه إسرائيل نحو امتلاك وتطوير الأسلحة النووية وتطويرها، وأن في ذلك تصعيداً خطيراً للموقف المتفجر في الشرق الأوسط . هكذا، كان موقف العراق تجاه إسرائيل، محاولاً وقف أو عرقلة نشاطها النووي.

وكانت إسرائيل تعلم قدرات العراق ومكانته الإقليمية، وسعيه ليتبوّأ مكانته، كقوة إقليمية كبرى. وهو في حربه ضد إيران، التي كانت قد بدأت أولى أحداثها، يتخذ سبيله إلى إزاحة قوة إقليمية تنهار (إيران بعد سقوط الشاه)، ليأخذ مكانها في الساحة الخليجية. ويعني ذلك أن الاصطدام بإسرائيل آتٍ، لا ريب فيه. فهي، مثل العراق، تسلك الدرب نفسه، وتسعى لتكون، وحدها، القوة الإقليمية العظمى؛ على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت، في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، زمن الحرب العراقية ـ الإيرانية، تسعى إلى إزاحة الاتحاد السوفيتي، والتفرد بالقوة العظمى عالمياً.

يجعل ذلك من العراق وإسرائيل، نِدَّين متخاصمين، كل منهما يتوخى تحجيم الآخر، حتى تحين لحظة المواجَهة. ومن هذا المنطلق، كان القرار الإسرائيلي، منع العراق من المضيّ قُدُماً في برنامجه النووي الوطني، للحصول على القنبلة النووية، لِما في ذلك من خطر على أمن إسرائيل الوطني.

كان أمام القيادات الإسرائيلية عدة خيارات، لإيقاف البرنامج النووي العراقي. كما كان عليها التدرج في خطتها نحو ذلك، من العرقلة إلى الإيقاف. وقد استخدمت إسرائيل وسائل شتّى، لتصل إلى هدفها، شملت كل الخيارات، من اعتراضات دبلوماسية، إلى سعي سياسي لدى الدول المتقدمة تكنولوجياً، إلى تهديد الشركات المتعاونة مع العراق، إلى عملاء لتخريب المعدات، إلى اغتيالات. ثم كان لا بدّ من التصعيد، باستخدام القوة المسلحة. لم يكن لإسرائيل حدود مشتركة بينها وبين العراق، لذلك، بات

من الضروري أن تكون وسيلتها إلى استخدام القوة المسلحة، هو البُعد الثالث ، أي ما كانت تسميه ذراعها الطولى؛ إذ كانت تفاخر بأن قواتها الجوية، يمكنها أن تطاول أي موقع، على أي أرض عربية.

عزالدين القوطالي

تونس في 19 نوفمبر 2001

الخطوات الإسرائيلية لعرقلة البرنامج النووي العراقي وإيقافه

ساعدت فرنسا إسرائيل، في الخمسينيات، على تطوير برنامجها النووي، حتى استطاعت أن تصبح قوة نووية إقليمية، غير معلنة. ولم تكن ترغب في حدوث توازن ردع نووي، مع غيرها من دول المنطقة. لذلك، سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى إبداء تحفّظها، لدى الحكومة الفرنسية، من معاونة باريس بغداد على امتلاك تكنولوجيا نووية، وتزويدها المواد والتجهيزات اللازمة لها. وصعدت الجهات غير الرسمية (الصحافة الإسرائيلية، والمتحدثون غير الرسميون، في اللقاءات العلمية والندوات وغيرها) من حدّة الخطاب، في إدانتهم القرار الفرنسي، تسليم العراق يورانيوم عالي النقاء (93٪)، المستخدم في المفاعلات النووية، والذي يمكن استخدامه في إنتاج أسلحة نووية، مستقبلاً.

أعقب ذلك اتصال إسرائيل، من خلال القنوات الدبلوماسية، بالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا نفسها، ودول أخرى، لثني الفرنسيين عن المضيّ في الصفقة النووية.

حصلت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، على معلومات بقرب شحن فرنسا معدات خاصة للمفاعل النووي العراقي، من شركات فرنسية متعددة، متخصصة ببناء المفاعلات النووية. فتلقت تلك الشركات تهديدات غامضة بنسف مقارّها، إذا سلّمت العراق ما كانت متعاقدة معه عليه. وعلى الرغم من أن سلطات الأمن الفرنسية، فرضت إجراءات مشددة لتأمين تلك الشركات وحمايتها، سواء في مباني الإدارة أو المصانع، إلا أن إسرائيل، تمكنت، عام 1979، من نسف معدات خاصة للمفاعل النووي العراقي، قبْل إرسالها من المصنع الفرنسي إلى ميناء الشحن. وهو ما يطرح علامة الاستفهام الأولى.

تلقت الدول العربية، من طريق وسيط، دعوة من إسرائيل إلى التفاوض، للتوصل إلى اتفاق رسمي، ينسق الرؤى إلى البرنامج والأسلحة النووية في المنطقة، على غرار الاتفاق الإقليمي، المتعلق بدول أمريكا اللاتينية. وفي إطار العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، في الستينيات، فإن هذه الدعوة، لم تكن تمثّل سوى دعاية سياسية، من دولة كانت الأسبق في مسيرة التسلح النووي، ورافضة توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ولديها مفاعل نووي، هو خارج نطاق أي رقابة خارجية .

البرنامج النووي الوطني للعراق

كان عام 1968 بداية اتجاه العراق نحو امتلاك مفاعل نووي، حين حصل على مفاعل، سوفيتي، ذي طاقة دنيا، لم تتعدَّ ميجاواتَين اثنَين، يمكنه، من طريقه، تدريب نحو مائة فرد من الفنيين. ثم اتجه العراق، عام 1974، إلى أوروبا الغربية، وفتح حواراً جاداً مع فرنسا، أسفر عن توقيع معاهدات للتعاون النووي بينهما، تضمنت مساعدة فرنسا على إنشاء مركز أبحاث نووي، يضم مفاعلَين،

يمكن، من طريقهما، تدريب نحو 700 فرد من الفنيين المتخصصين. وهو ما يجعل من العراق، في وقت قصير، مركزاً للأبحاث النووية، في الوطن العربي، ويدعم سياسته، الرامية إلى تكوين هيئة عربية للطاقة النووية، تابعة لجامعة الدول العربية.

كانت طاقة المفاعل النووي الفرنسي الأكبر (أوزيراك ، أو تموز1)، 70 ميجاوات (Pool – type). أما المفاعل الأصغر (إيزيس، أو تموز 2)، فقد كانت طاقته 800 كيلووات، وهو يعمل كوحدة دعم للمفاعل الكبير. وتعهدت فرنسا بتوريد الوقود النووي اللازم للتشغيل، والمساعدة على تطوير برنامج اليورانيوم العراقي.

حاول العراق الحصول على مفاعلات أخرى، ليضم مركز الطاقة النووية العراقية، بالقرب من بغداد، خمسة مفاعلات. إلا أن محاولاته تعثرت، في كثير من الأحيان . كما تعرضت المعدات النووية للتخريب، في أحيان أخرى: مثل الانفجار الذي حدث في فرنسا عام 1979، والغارتان الجويتان، عامَي 1980 و1981، أسفرت الأخيرة منهما عن تدمير كلّي لمباني المفاعل، أدى إلى إلغاء المشروع، وترحيل الخبراء الفرنسيين.

كان العراق يمارس ضغوطاً نفطية، للحصول على ما يريده، لاستكمال مطالبه النووية، وليتفادى الاعتماد على مصدر واحد، ساعياً إلى الحصول على أنماط مختلفة من التسهيلات النووية. وكانت إسرائيل، بعد تأسيسها، عام 1948، قد بدأت نشاطها النووي لإنشاء برنامج وطني فعال. ووضعت إستراتيجيتها، من خلال سياسة معلنة، أنها لن تكون الأولى في الحصول على سلاح نووي، بين دول الشرق الأوسط عامة، والعربية والإسلامية خاصة. كما أنها لن تكون الثانية. وهي نقطة مهمة في السياسة الإسرائيلية، التي تعلن أن ردّها على محاولات أي دولة عربية، للحصول على سلاح نووي، سيكون برنامجاً نووياً عسكرياً إسرائيلياً، مستكملاً ومعلناً.

كان هدف البرنامج الوطني العراقي، يتجاوز تحقيق التعادل في القدرات النووية مع إسرائيل. وكان العراق يعتقد أنه سيمتلكها، لا محالة. فهو يحاول تحقيق طموحه الأكبر، أن يتزعم الدول العربية، ويقودها، كذلك. وكان موقناً أن الهيبة النووية، التي يضفيها عليه امتلاكه السلاح النووي، كأول دولة عربية، بل الوحيدة، ستحقق له ذلك المطمع.

وقّع العراق، في أكتوبر 1969، اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (المرفق الرقم 1)، التي دخلت حيّز التنفيذ، منذ عام 1970. كما وقّع اتفاقية الضمانات، المتعلقة بالوكالة الدولية للطاقة النووية، عام 1972. وكان من أكثر الدول تعاوناً، بل ترأس، في أغسطس 1980، مؤتمراً لإعادة النظر في اتفاقية منع تداول المواد النووية، في جنيف.

في الوقت عينه، حوّل العراق، لأغراض البحث العسكري، جزءاً من اليورانيوم المخصّب (93٪ يورانيوم 235)، الذي حصل عليه من فرنسا، إلى مفاعل الأبحاث، للحصول على القنبلة النووية. واشترى من إيطاليا معامل كيماوية إشعاعية (للخلايا الساخنة) تضم في ما تضم، أدوات المناولة للمواد المشعّة عن بُعد. كما وقّع اتفاقاً مع إيطاليا، لتوريد 4 معامل نووية للأبحاث المدنية، في مجالات الطب والزراعة والتغذية. وكان في سبيله إلى شراء مفاعل آخر من إيطاليا، لولا نجاح الضغط الإسرائيلي؛ الذي يلوّح باستخدام العنف، في إيقاف الصفقة. وبادل بنفطه الحصول من البرتغال (45٪ من وارداتها النفطية) على 120 طن يورانيوم. وكذلك 120 رطل يورانيوم مشعّ، من الصين وكميات أخرى من النيجر. واتفق على مفاعل كندي، يعمل بالماء الثقيل، غير أن كندا تراجعت تحت ضغط الإرهاب الإسرائيلي، باستخدام العنف ضد المصالح الكندية.

عيّن العراق عالم ذرة مصرياً، على رأس برنامجه الوطني، وهو الدكتور يحيي أمين المشد، الذي ترأس، كذلك، برنامج التعاون النووي العراقي ـ الفرنسي. وكان الحلقة الأكثر أهمية في العلاقات النووية بين العراق وفرنسا والاتحاد السوفيتي. وحاول عملاء الاستخبارات الإسرائيلية، الموساد، اغتياله، في ديسمبر 1978. ونجحت محاولتهم، في يونيه 1980، في باريس، قبْل شهر واحد من الغارة الأولى على المفاعل النووي .

دأب العراق في تنمية بحوثه النووية، بالتدريج وبهدوء شديد. وتمكن من العمل في بعض التسهيلات النووية البسيطة، خارج نطاق البرنامج السلمي الرسمي. وطبقاً لتقديرات وكالة الطاقة النووية الدولية، التي تصنف العراق في قائمة الدول، التي يمكنها صناعة قنبلة نووية وطنية، في وقت قصير، كان مقدَّراً أن يبدأ الجزء العملي من البرنامج النووي العراقي عام 1980، بعد إكمال الفرنسيين أعمال تركيب المفاعلَين. وأدّت الغارة الأولى، في يوليه 1980، إلى تأخير البدء بالعمل فيهما أكثر من عامَين؛ استطاع العراق، بالعمل الدؤوب، وبمعاونة فرنسا اختصارهما إلى عام واحد، وكان يؤمَل أن يبدأ العمل في المفاعلَين، خلال عام 1981.

الغارة الإسرائيلية الأولى (27 سبتمبر 1980)

راقبت إسرائيل، باهتمام بالغ، تزايد التوتر بين العراق وإيران، منذ عودة آية الله الخميني من المنفى، في فرنسا، إلى إيران، ورحيل الشاه محمد رضا بهلوي عنها. وتصاعد التوتر إلى حدّ الاشتباكات المسلحة، على الحدود بين البلدَين، طوال صيف 1980. وفي 22 سبتمبر، اجتاحت القوات المسلحة العراقية الحدود الإيرانية، وبدت هذه الخطوة متجاوزة لِما سبق من اشتباكات. ووضح أن هناك قتالاً منظماً، يومئ إلى دوران رحى الحرب بين الدولتَين.

لا شك أن إسرائيل كانت من الأطراف، التي سعدت بالحرب الدائرة بين العراق وإيران. إلاّ أن ذلك لم يُلْهِها عن تنفيذ مخططاتها. وأكّد توقيت الغارة الأولى، بعد 5 أيام من القتال الشامل بين البلدَين، أنها كانت قد أعدّت العُدّة لعمل عسكري، تحقق به هدف إيقاف البرنامج النووي العراقي عن العمل، لفترة طويلة قادمة. إذ انشغلت القوات العراقية بالقتال، الدائر على الجبهة الشرقية للدولة، فانتهزت إسرائيل الفرصة، لتغِير، جواً، عبْر الأجواء العربية، على المفاعل النووي العراقي، في ضواحي بغداد، في 27 سبتمبر 1980، وتلحق بمبانيه أضراراً محدودة، قبَيل أن تُنْقَل إليه المواد المشعة، من فرنسا.

كان توقيت الغارة الجوية دقيقاً. ومهدتها إسرائيل بأعمال متنوعة، على كافة المسارح القريبة، تلفت عنها. فدفعت طائراتها الحديثة F-15؛ التي كانت قد تسلمتها من الولايات المتحدة الأمريكية، العام الماضي، إلى الإيقاع بطائرات الميج السورية، في ما وُصف بأنه صراع للسيطرة على الأجواء اللبنانية. وخلال الصراع، قصفت إسرائيل محطات الكشف الراداري، ومراكز توجيه الطائرات السورية، القريبة من الجنوب اللبناني. فأُبعِدت، بذلك، الطائرات السورية عن المجال المختار لتنفيذ الضربة الجوية، ضد المفاعل النووي العراقي . أمّا العلاقات الأردنية ـ السورية، فكانت لا تزال متوترة، بعد اتهام دمشق عمّان بتدريب أفراد من جماعة الإخوان المسلمين، المناهضة للنظام السوري، على الأعمال العسكرية. ويسارع النظام السوري إلى إعلان وحدة مع ليبيا، التي تهاجم العلاقات الأمريكية ـ السعودية. ويُضرِب الشيعة في لبنان، في ذكرى اختفاء إمامهم، موسى الصدر، قبْل عامَين، خلال زيارته ليبيا. وتفاجئ إسرائيل العالم بقرارها نقْل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس. ويطالب وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بطرد إسرائيل من الأمم المتحدة. وتراقب مصر أحداث الخليج، وهي تستعد لتلبية مطالب الدول الخليجية، إذا

تعرضت سيادتها للتهديد. وتدور هممات في الأوساط الدبلوماسية العربية، في شأن ضرورة عودة مصر إلى الصف العربي، وإنهاء تعليق عضويتها في الجامعة العربية .

أعلنت السفارة الفرنسية، في بغداد، في أول أكتوبر 1980، أن الغارة الجوية على منشآت المفاعل النووي العراقي، أصابتها بأضرار طفيفة. بينما نفت إيران مسؤوليتها عن الغارة، بعد ما أشيع أن طائراتها، هي التي نفّذتها، خلال إغارتها على العاصمة العراقية، وهو ما أرادت إسرائيل أن توحي به، خاصة أن الغارة لم تحقق هدفها كاملاً؛ فهي عطلت أعمال نقْل المواد المشعّة، إلى حين إصلاح الأضرار، وإعادة تجهيز المركز، لفترة، قدِّرت بعامَين على الأقل، يتوقف، خلالهما، نشاط البرنامج النووي العراقي، محققاً بذلك الهدف الإسرائيلي، جزئياً.

كانت القيادات الثورية الإيرانية، قد ألغت المخططات الشاهنشاهية السابقة، الطامعة في أن تكون إيران دولة نووية ، ضمن مشروعات الشاه لتحديث الدولة والقوات المسلحة. ولم يكن لدى إيران، من الفنيين والخبراء، ما يمكّنها من تحقيق ذلك، ناهيك عدم وجود إرادة أو قرار، في شأن المجال النووي. لذلك ، أصبحت طهران، عام 1980، خارج السباق النووي في المنطقة. وهي حجة قوية على عدم وجود مصلحة لها في تدمير منشآت المفاعل النووي، التي لم تغذَّى، بعدُ، بالوقود النووي، ولا تفيد في العمليات الدائرة على الجبهة.

ويطرح الحادث علامة استفهام جديدة: لماذا أعلنت فرنسا اكتمال المنشآت النووية، وقرب تغذيتها بالوقود النووي؟ وكيف يتأتى للطائرات الإسرائيلية، أن تحدِّد الجزء الأهم في المركز، لتقصفه، وتصيبه بالأضرار، التي إنْ وصفت بأنها طفيفة، إلاّ أنها عطلته مدة عامَين؟ أمّا مصلحة فرنسا في ذلك، فهي واضحة؛ إذ إن الخبرة الفرنسية، بعد أن استوفت ثمن المنشآت المدمرة، ستعيد البناء، مرة أخرى، لتستوفي الثمن، مرة جديدة. وهو أمر معهود بفرنسا في تعاملها الدولي، ذي الدور المزدوج، بين العرب وإسرائيل.

كان الجدل حول نقْل عاصمة إسرائيل إلى القدس ما زال دائراً. والاتهامات بين الأردن وسورية على أشُدها. والعراق يحاول تثبيت أقدامه شرق الحدود الإيرانية. بينما اكتشفت إيران إمكان قصف طائراتها بغداد، على غرار الغارة الإسرائيلية، فبادرت إلى قصف عدة منشآت حيوية، في ضواحي العاصمة العراقية. ولم يشر أحد إلى الحادث، سوى ما أعلنته السفارة الفرنسية في بغداد! وكأنها هي الجهة الرسمية المسؤولة!

الغارة الإسرائيلية الثانية (7 يونيه 1981)

كان المفاعل النووي العراقي، يمثل تهديداً جدياً وخطيراً على أمن إسرائيل. فعدّته قياداتها، السياسية والعسكرية، هدفاً إستراتيجياً، ورأت أنه يجب بذل كل جهد ممكن في تدميره أو تعطيله.

منذ سبتمبر 1980، أي بعد القصف الأول للمفاعل النووي العراقي، والعمل في إعادة تأهيله، يسير بسرعة كبيرة، تنفيذاً لتعليمات الرئيس الفرنسي. فشُحنت المعدات إلى بغداد. كما وصلتها أول شحنة من الوقود النووي (12 كجم يورانيوم مشعّ) . بينما انتشر العملاء العراقيون، في طول أوروبا وعرضها، محاولين شراء كميات كبيرة من اليورانيوم . وتجمعت المعلومات لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، عن حجم المتخصصين والفنيين العراقيين، الذين يتدربون، في فرنسا وإيطاليا، على العمل في

المفاعلات النووية. وتأكد للمسؤولين الإسرائيليين جدية العراق في تطوير مفاعلاته، لتخدم الأغراض العسكرية. وفي يناير 1981، عاد الخبراء الفرنسيون وبعض الفنيين الإيطاليين إلى بغداد؛ وكانوا قد غادروها عقب الإغارة الأولى، وهو ما يعني أن العراق، بات يستعد لتشغيل مفاعله النووي.

كان على إسرائيل أن تسرع في تنفيذ خطتها، القاضية بتدمير المفاعل النووي، قبل أن ينشطه العلماء العراقيون، ويصبح تدميره خطراً على المنطقة، بانتشار الإشعاع النووي فيها. وكان أمامها ثلاثة خيارات:

1. إعادة قصف المفاعل، جواً، باستخدام طائراتها المقاتلة القاذفة، بحجم أكبر، للتأكد من تدميره تدميراً كاملاً. ويضعف هذا البديل صعوبة إصابة المفاعل، جواً، إصابة مباشرة، تليها إصابات أخرى، تؤدي إلى تدميره تدميراً تاماً.

2. استخدام العملاء في محاولة تدميره من الداخل، وهو أمر صعب جداً. إذ يحتاج إلى تجنيد العملاء وتدريبهم ودفعهم، بالأدوات والمعدات اللازمة، إلى داخل العراق، ووضع خطة جيدة، تمكّنهم من الوصول إلى داخل المفاعل نفسه، لوضع الشحنات المتفجرة داخله، وهو أمر أكثر صعوبة ويكاد يرقى إلى المستحيل (أو أن يتم تجنيد العاملين في المفاعل أنفسهم).

3. استخدام الوسيلتَين، إمعاناً في ضمان تنفيذ المهمة على الوجه الأكمل.

اتخذت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن قراراها، تكليف القوات المسلحة الإسرائيلية بتنفيذ المهمة، منذ أكتوبر 1980 (عقب فشل المحاولة الأولى). وحددت المهمة بنسف المفاعل النووي العراقي، بما يجعله غير صالح للعمل. وتُرِكَ التوقيت، ليحدد فيما بعد، حينما يستكمل التخطيط والإعداد، وتحين الفرصة الملائمة.

استبعدت القوات المسلحة الإسرائيلية، من البداية، أسلوب الإبرار الجوي، ومهاجمة الهدف بوساطة قوة من المظليين، على غرار تحرير الرهائن في مطار عنتيبي، في أوغندة، حيث كان الفدائيون الفلسطينيون، قد اختطفوا طائرة هبطته، وفيها عدد كبير من الإسرائيليين؛ إذ إن ذلك يستوجب حجماً كبيراً من التجهيزات والطائرات والمعدات والحماية، إضافة إلى الاحتمالات المتزايدة للأخطار، التي سيقابلها الجنود الإسرائيليون، عند العمل على الهدف، وصعوبة التقاطهم، حين العودة، في ظل النجدات العراقية، التي لا بدّ أنها ستتوالى إلى المنطقة، بعكس إبرارهم تحت مظلة المفاجأة الكاملة، في عنتيبي.

استقر الرأي على أن أفضل وسيلة، لتنفيذ المهمة، هي طائرات سلاح الجو الإسرائيلي، على أن يوضع في الحسبان المصاعب، التي حالت دون النجاح التام، خلال الغارة الأولى .

كان على القيادة العسكرية الإسرائيلية، أن تحدد خطوات الإعداد، ثم خطوات العمل، من خلال خطط متكاملة، يبدأ العمل بها في الحال. وقد أظهرت الدراسات الأولية الحاجة الضرورية إلى خمس مسائل، ينبثق كلٌّ منها مما قبْلها:

1. الحاجة الماسة إلى مزيد من المعلومات التفصيلية عن الهدف.

2. تحديد مواصفات الطيارين، الذين سينفذون المهمة، ثم تعيينهم بالأسماء.

3. تحديد عدد الطائرات المطلوبة ونوعها، لتنفيذ المهمة بنجاح.

4. توفير الضمانات لإصابة الهدف، وإنقاذ الطيار، الذي تتعرض طائرته للإصابة أو العطل المفاجئ.

5. وضع خطة العمل، التي ستنفَّذ العملية بمقتضاها، وتدريب الأطقم المختارة عليها، وتدريب الأطقم المعاونة الأخرى، على مواجَهة الأزمات الطارئة.

المعلومات التفصيلية المطلوبة وأسلوب الحصول عليها

تتطلب عملية جوية مثل هذه، معلومات دقيقة، وتفصيلية، حتى يمكن تصوّر المجهود المطلوب بذله، والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الطيارون والطائرات، أثناء أداء المهام، خاصة أن المسافة تقدَّر بألْف ميل، وأن هناك حرب دائرة في المنطقة. لذلك، حددت قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي، المعلومات المطلوبة من جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، بالآتي:

1. الأخطار المتوقَّعة، على طول خط سير الطائرات.

2. الأسلحة المضادّة للطائرات، على خط السير، وحول منطقة الهدف، وأسلوب عملها، وارتباطها بنظام كشف راداري وتوجيه وقيادة نيران، متكامل.

3. التاريخ الذي يجب ألاّ تتجاوزه العملية (الحدّ الحرج للتنفيذ)، قبْل أن يصبح المفاعل النووي ناشطاً، فتؤدي إصابته إلى تسرب إشعاعي، يصيب المنطقة كلها بالأضرار، بما في ذلك إسرائيل نفسها .

4. جزء المفاعل الأكثر أهمية، الذي إذا تدمر توقف العمل، ولا يمكن إصلاحه، مرة أخرى.

5. الفترة الزمنية المتاحة، قبْل أن تظهر الطائرات العراقية في الجو.

6. الفترة الزمنية، التي يمكن أن تبقى فيها الطائرات الإسرائيلية فوق منطقة الهدف.

7. التوقيت الدقيق، الذي يكون فيه معظم الخبراء الأجانب، العاملين في المفاعل، خارج منطقة الهدف.

وأعدّت قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، بناء على المعلومات، التي أُتيحت لها، دراسة لتأثير هذه المعطيات في المهمة. وتوصلت إلى نتائج محدَّدة، وضعتها في الحسبان. وفي ضوء ذلك، بدأت عجلة التخطيط بالدوران.

تحديد خط سير الطائرات ذهاباً وإياباً

كان طول المسافة من إسرائيل إلى الهدف، هو المشكلة الرئيسية، التي واجهت المخططين الإسرائيليين. يرتبط بها ويزيدها تعقيداً، عدم وجود حدود مشتركة بين إسرائيل والعراق. وتبيّن للمخططين، بعد دراسة تقارير الاستخبارات الإسرائيلية، أن أقصر الطرق، ليس هو آمنها . لذلك كان على قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، اختيار طريق آمن ولو ازدادت المسافة، أكثر مما هي عليه، ثم حل معضلات ما يترتب على تلك الزيادة، بأساليب فنية.

اختار الإسرائيليون طريق الذهاب إلى الهدف، عبْر الأجواء الأردنية، يمر بين حدود الكشف الراداري للأجهزة والمحطات الأردنية، ثم يخترق الأجواء العراقية، مبتعداً، ما أمكن، عن المحطات الرادارية للدفاع الجوي العراقي، ريثما يقترب من الهدف.

وإمعاناً في توفير الأمان، كان من الضروري أن تكون المفاجأة تامة. لذلك، حدِّد ارتفاع الطيران، ليراوح بين 50 و100م، وهو ما تتيحه إمكانات الطائرات الأمريكية الحديثة، التي زُوِّدَتها إسرائيل، منذ فترة قصيرة. واستكمالاً لترتيبات الأمان تلك، وضع في الحسبان تحذير الطيارين من استخدام أجهزة الاتصال فيما بينهم، أو مع قاعدتهم، طوال رحلة الاقتراب من الهدف، وأن يتاح الاتصال اللاسلكي فترة مهاجمتهم للهدف، ويعود إلى أضيق حدوده، بعد ذلك، حتى العودة.

اِخْتِير طريق العودة ليكون الأقصر، توفيراً للوقود والوقت. وقدِّر أن الطائرات العراقية، إذا تمكنت من الإقلاع، فإنها لن تتمكن من ملاقاة الطائرات الإسرائيلية، التي ستكون قد عبَرت حدود العراق الغربية، في طريقها إلى إسرائيل.

تحديد المطارات والقواعد الجوية للانطلاق والعودة

لم يكن ثمة مشكلة في الإقلاع، من أيٍّ من المطارات الحربية الإسرائيلية، المنتشرة شرقي إسرائيل، إذ سيظهر إقلاع الطائرات متداخلاً مع النشاط اليومي العادي. وتتجمع في نقطة التقاء جوية، في بداية خط السير المحدَّد. أمّا العودة، فهي، بالطبع، يجب أن تكون إلى أقرب المطارات لخط سير العودة، أو طبقاً لسير الأحداث وتبعاً للمتبقي من زمن تحليق الطائرات، بعد عبورها خط الحدود الشرقي لإسرائيل .

اختيار الطيارين لتنفيذ المهمة

الطيران لمسافة طويلة، في مهمة قتالية، على ارتفاع منخفض جداً، مع المرور، في جزء منه، فوق أرض صحراوية، حيث حرارة الجو الملاصق لسطحها، وانعكاس أشعة الشمس على الرمال الساخنة، وعدم وجود دلائل طبيعية لتحديد الاتجاه، تحتاج إلى طيارين ذوي مواصفات خاصة، تُصقل ببرنامج تدريبي خاص. لذلك، عمدت قيادة سلاح الجو الإسرائيلي إلى تحديد المواصفات المطلوبة، لتتطابق على طياري الأسراب المسلحة بالطائرات، التي سيحدَّد نوعها، لتتلاءم مع المهمة.

تحديد الطائرات لتنفيذ المهمة

لتحديد الطائرات الملائمة لتنفيذ المهمة، كان لا بدّ من دراسة عكسية، بتحديد النتائج المطلوبة، ثم العوامل المؤثرة في الوصول إلى نوع الطائرات الملائمة. في سبيل ذلك، اهتمت الدراسات الفرعية بالنقاط التالية:

1. التأثير المطلوب في الهدف، وتحديد الأسلحة، الهجومية والدفاعية، للطائرات

كان المطلوب تدمير الهدف، من خلال هجوم واحد (أو اثنَين على الأكثر)، لكل طائرة، لكي يقلّ زمن وجود الطائرات فوق الهدف إلى الحدِّ الأدنى، احتراساً من قوة الدفاع الجوي، التي تدافع عن مثل هذا الهدف الحيوي؛ إذ لا بدّ أن يكون العراق قد زاد من فاعلية الدفاع الجوي حوله، بعد الغارة الأولى المحدودة النتائج. كما كان مطلوباً أن تكون أسلحة الهجوم الجوي، أكثر دقة وفاعلية في الإصابة والتدمير، خاصة أن الهجوم سيكون من ارتفاعات منخفضة، نسبياً.

اِختِيرت القنبلة الأمريكية التقليدية من نوع MK-84، زنة ألفَي رطل، والمعبأة بمادة شديدة الانفجار، التي سبق اختبارها، فحققت نجاحاً باهراً في تأثيرها التدميري في الأهداف الصعبة، المماثلة للمفاعل النووي العراقي. وكان الشرط الأساسي ضرورة الحصول على إصابة مباشرة، في منتصف الهدف المراد تدميره. وأفادت معلومات الاستخبارات الإسرائيلية، أن المناطق المهمة

في مكونات المفاعل النووي العراقي، تشمل جسمه الموجود تحت الأرض، وتحيط به بركة مياه، عمقها 11م، وللوصول إليها يجب تدمير قبة المبنى (قطْرها 32م، وارتفاعها 20م) بإصابة في منتصفها. ولاستكمال التدمير الفعّال المطلوب، كان لزاماً تدمير مبنى الحاسبات الإلكترونية، المسيطرة على العمل في منشآت المفاعل وأجهزته، وفي المعامل الملحقة به. يتطلب ذلك، أن يقصَف بما مجموعه 7 أطنان من القنابل شديدة الانفجار؛ وهو ما يساوي 15 ألف رطل من مادة T.N.T الشديدة الانفجار. وإمعاناً في التأكد من تدمير الهدف، أصرّ المخططون على مضاعفة الكمية، لتصبح 30 ألف رطل من مادة T. N. T .

وضع في الحسبان كمية الوقود الزائدة، التي يجب أن تحملها الطائرات، لتصل إلى ذلك الهدف البعيد، مما يجعل حمولتها، من القنابل والذخائر الأخرى، منخفضة، حتى إن حمولة الطائرات القاذفة كلها، لا تتجاوز 15 قنبلة، نصفها لإحداث التأثير المطلوب، والنصف الإضافي لزيادة الاطمئنان، تحقيقاً لمطلب المخططين.

كان يجب عدم إغفال تسليح الطائرات، بما يمكّنها من الدفاع عن نفسها كصواريخ جو/ جو، للاشتباك مع طائرات الدفاع الجوي المعادية، في الذهاب أو العودة ، وصواريخ جو/ أرض، لإخماد أسلحة الدفاع الجوي، وصواريخ مضادّة للهوائيات، لتدمير أجهزة الرادار، ورشاشات للقتال الجوي، إذا استدعى الأمر.

زيادة الحمولة من التسليح، كانت تعني مضاعفة عدد الطائرات، حتى يمكن تحقيق التأثير المطلوب. إلاّ أن ذلك مقيد، نسبياً، فكلما ازداد عدد الطائرات المشتركة في تنفيذ المهمة، كان من الممكن اكتشافها مبكراً، مما يعرّض المهمة للخطر، وقد يلغيها، في لحظاتها الأخيرة. كما أن ازدواج المهمة، من قذف وقتال، جوي وأرضي، يزيد أعباء الطيارين واستخدامهم للمزيد من أجهزة طائراتهم، مما يعقّد الأمور، ويقلّل فرص النجاح. لذلك، تقرر أن تتفرغ طائرات للقذف فقط، مع تسليح بسيط للحماية الذاتية، وأن ترافقها طائرات من نوع آخر، تكون قادرة على تأمين الحماية الجوية لها، واستكمال مهمة التدمير، إذا تطلّب الأمر. وهو ما يعني أن يشمل الاختيار نوعَين من الطائرات، بينما يتحدد العدد باستيفاء الحمولة التي ستُقذَف، ويماثله عدد من طائرات الحماية الجوية.

2. طائرات القذف

كانت الطائرة الأكثر ملاءمة، لدى إسرائيل، آنئذٍ، هي الطائرة الأمريكية الصنع، من نوع F-16 Falcon. فهي تتميز بإصابة الأهداف الأرضية بدقة عالية، والقدرة المتناهية على اختراق الدفاعات الجوية المعادية، مهْما كانت كثافتها، وبإمكان الطيران البعيد المدى، على الارتفاعات المنخفضة جداً (حتى 300 قدم فوق سطح الأرض)، إضافة إلى تجهيزاتها الملاحية الحديثة، التي تمكّنها، من الوصول بسهولة، إلى الهدف المحدَّد، في المسار المحدَّد، زيادة على التجهيزات الإلكترونية الأخرى، وقدرات المناورة، وإمكانية التغلب على طائرات الدفاع الجوي الاعتراضية، الموجودة لدى الدول، التي ستمر في أجوائها (الأردن ـ سورية ـ العراق ـ السعودية).

من جهة أخرى، فإن حمولة هذه الطائرات، بعد حساب الوقود اللازم للمهمة، والتسليح والتجهيزات الإضافية، يمكن أن يكون قنبلتَين، من نوع Mk-84، زنة ألفَي رطل، أي أن المطلوب هو 8 طائرات، تحمل 16 قنبلة، بإجمالي 32 ألف رطل. وهو الحجم المطلوب لإحداث التأثير، ويُضاف إليه مثله، لزيادة التأكد.

3. طائرات الحماية

تحدَّد، أولاً، عددها، لتكون 8 طائرات، تحقيقاً لمبدأ الحماية المباشرة واللصيقة، أي أن كل طائرة قذف، يحدّد لها طائرة حماية.

كانت طائرة التفوق الجوي، F-15 Eagle، هي الأحدث والأكثر تطوراً في الترسانة الجوية الأمريكية، عام 1981. ويمكنها أن تشتبك، منفردة، مع عدة طائرات معادية، في آن واحد، طبقاً لتصميمها، الذي توخى أن تكون هذه الطائرة أفضل مقاتلة في العالم، لعدة سنوات تالية. وهي أيضاً مقاتلة بعيدة المدى، كذلك، قادرة على تضليل أجهزة الكشف الراداري وتعويقها. كما يمكنها اكتشاف التقاط الرادارات لها، والتعامل معها، لتدميرها. وهي ذات حمولة ملائمة، تستطيع أن تستكمل مهمة الطائرات القاذفة، لو اضطرتها الظروف إلى ذلك؛ فهي تشبه طائرة F-16 Falcon، في تصميمها المتطور، وتضاهيها في دقة الإصابة، مما يوفر فرصة أكبر لإخماد وسائل وأسلحة الدفاع الجوي المعادية، وضمان أفضل للوصول إلى الهدف، وتحقيق المهمة .

إضافة إلى ذلك، فإن طائرتَي F-16 , F-15، تفوقان، إلكترونياً، كافة الطائرات المناظرة لهما. وتتميز طائرة F-15، بقدرتها على التسلق إلى سقف 65 ألف قَدَم في حين تراوح قدرة طائرات الاعتراض العراقية، من نوعَي 55) Mig-21 ألف قدم) و60) Mig-23 ألف قدم)، أي بزيادة تراوح بين ميل واحد وميلَين، أعلى من أي نوع من طائرات دول المنطقة.

بعد تحديد المطارات، وأنواع الطائرات، ومعرفة طبيعة المهمة، تحددت، استطراداً، الأسراب الجوية، واِختير الطيارون الحائزون الصفات المطلوبة.

الضمانات الإضافية للتأمين

كانت القيادات الإسرائيلية قلقة على طياريها، من مهمة طويلة المدى، في أجواء معادية، والعمل فوق هدف، يعيش حالة حرب، مما يزيد احتمالات الأخطار وفرص الإصابة. وهو ما دعا قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، إلى بحث ترتيبات إضافية وإعدادها، لتأمين الطيارين، في حالة اضطرار أحدهم إلى الهبوط بالطائرة اضطرارياً، أو القفز بالمظلة من الطائرة، قبْل الوصول إلى الأراضي الإسرائيلية.

شملت ترتيبات التأمين الإضافية، استخدام طائرات مجهَّزة للعمل كمحطة إمداد جوي بالوقود، في حالة نقص الوقود لدى أي طائرة. أما الطيارون، الذين يهبطون أراضي معادية، فقد كلِّفت بهم طائرة نقْل، من نوع C-130H Hercules، يمكنها التحليق لفترة طويلة (فترة تنفيذ العملية كلها)، وهبوط ممر ممهد فقط، وقصير (الأراضي الصحراوية)، والإقلاع بعد انطلاق قصير جداً (مستعينة بالصواريخ). كانت هذه الطائرة مجهَّزة بوسائل ومعدات فنية، يمكنها التقاط إشارات أجهزة التعارف، الموجودة مع الطيارين، مهْما كانت ضعيفة، وتحديد موقع الطيار المفقود، بدقة. وفي حالة هبوط الطيار أرضاً صعبة، مثل خور جبلي، أو أحراج كثيفة، أو مسطح مائي وغيرها، من تلك التي تمتلئ بها الأراضي الأردنية، التي ستعبُرها الطائرات، فإن الطائرة C-130، تحمل في جوفها طائرة عمودية خفيفة، يمكنها الإقلاع فور هبوط طائرة النقل ومتابعة البحث في المنطقة الصعبة، والتقاط الطيار وإعادته إلى الطائرة C-130، التي ستعيده، بدورها، إلى حيث يجب أن يعود. لقد كان التفكير في وقوع طيار في أيدي القوات العراقية، في مثل هذه الظروف، يثير المخاوف والهلع لدى القيادات الإسرائيلية.

التدريب على المهمة

كان الاختيار قد وقع على 24 طياراً إسرائيلياً، نصفهم من طياري طائرات F-15، والنصف الآخر من طياري الطائرات F-16 .وكان تنفيذ المهمة يتطلب ستة عشر طياراً فقط (ثمانية لكل نوع من الطائرات). أمّا الباقي، فهو احتياطي لتخلّف أي طيار، حتى اللحظة الأخيرة (50٪ من الطيارين اللازمين) وهو إجراء تأميني آخر، يرفع نسبة النجاح المتوقعة إلى درجة عالية من التأكد.

دُرِّب الطيارون المختارون، مبكراً، فبدأ تدريبهم الأساسي في أكتوبر 1980، أي بعد عدة أيام على الغارة الأولى المحدودة النتائج. وهو ما ينمّ على أن قرار إعادة القصف الجوي، قد اتخذ على أثرها، وأن الخطوط العامة للعملية، قد وضعت عقب اتخاذ القرار، ليبدأ التدريب العملي للطيارين.

شملت التمرينات التدريبية الأساسية، الملاحة الجوية الدقيقة، والطيران على ارتفاعات منخفضة جداً، والتشكيلات المتقاربة (المنضمة)، وكذلك تدربوا على التسلق على ارتفاعات القذف، وقذف الأهداف بدقة، والخروج من منطقة نيران الأسلحة المضادّة، بسرعة، وفك التشكيلات والطيران أزواج.

كما احتوت التمرينات التدريبية على حُسن التصرف في المواقف الطارئة، خاصة مع عدم وجود اتصال لاسلكي، وعلى الملاحة المعتمدة على مرشد واحد أو مرشدَين في المجموعة كلها، والتغلب على وسائل التعويق الإلكترونية، ومراقبة شاشات عرض البيانات المختلفة .

أمّا التدريب الرئيسي، فكان تدريباً متعلقاً بكيفية تنفيذ المهمة، فوق الهدف. فقد تدرب طيارو طائرات F-15، على أسلوب مهاجَمته في وقت قصير (يراوح بين دقيقتَين وأربع دقائق، للقاذفات الثماني، (أي 15 ـ 30 ثانية فقط، لكل طائرة) بفرض أنها ستعمل بالتتالي، متجاهلة النيران المضادّة، الموجَّهة إليها من الدفاع الجوي المعادي، مع تعرف كل طيار منطقة إسقاطه لقنبلتَيه، خلال مرحلة الدخول على الهدف، والطواف حوله، المحدد له ما يراوح بين 15 و20 ثانية. واستهدف التدريب إصابة منتصف الهدف تماماً، وإجراء تمريناته في ظروف مشابهة، خاصة في ظروف الرؤية الصعبة، الناجمة عن القصف الآنف. أمّا طيارو طائرات F-15، فتدربوا على أساليب الحماية، التي سيضطلعون بها، وعلى التصدي للمقاتلات الاعتراضية المعادية، في ضوء رصد قياداتهم أساليب عمل القوات الجوية العراقية، خلال عملها ضد القوات الجوية الإيرانية، إضافة إلى تدريبات مشابهة لتدريبات طائرات F-16، ليكونوا مستعدين لإكمال المهمة، إذا طرأ أي موقف، يعطل أيّاً من الطائرات القاذفة.

وعلى التوازي، شمل التدريب باقي المشاركين في العملية، من أطقم غرفة العمليات، وفنيّي الصيانة وعمال شاشات الرادار، وضباط التوجيه، وأطقم طائرات الإنقاذ والتأمين، وطاقم طائرة المحطة الجوية للإمداد بالوقود، وأطقم طائرات الحراسة التابعة لها، وكل من له صِلة بالعملية. كل ذلك للحؤول دون أي احتمال، ولو ضئيلاً، قد يعوق تنفيذ المهمة.

إمعاناً في التأكد من فاعلية التدريبات، بادر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية، الجنرال رفائيل إيتان، وهو مظلي سابق وعمل فترة كطيار، إلى المشاركة في أحد التدريبات، ليكوّن فكرة واقعية عن فاعلية الخطة، والمعوقات، التي قد يتعرض لها أطقم التنفيذ، للحيلولة دون تسبب أي مشكلة بإفساد الخطة، أو إضعاف نتائجها، أو تأخيرها عن الوقت الملائم .

لقد شملت التدريبات كل ما استطاع العقل البشري، والحاسبات الإلكترونية، تصوُّره من احتمالات مختلفة، بسيطة كانت أو معقدة متشابكة، بل وُضع، كذلك، تصوُّر للحلول وبدائلها، وكذلك بدائل لما قد يترتب على تلك الاحتمالات من تطورات في الوضع النموذجي الأساسي.

كانت القيادة العسكرية، وقيادة سلاح الجو، الإسرائيليتان، تدققان في كل التفاصيل، وتبذلان كل جهد في إنجاح المهمة بكفاءة عالية، ليمكن إغلاق ملف هذا الموضوع، لفترة طويلة قادمة، على الأقل. وهي الفكرة نفسها، التي خامرت القيادة السياسية للدولة الإسرائيلية، وأحد أهدافها القومية، الرامية إلى الحؤول دون حصول أي دولة، عربية أو إسلامية، في نطاق منطقة الشرق الأوسط ، على سلاح نووي، وإن كان بدائياً.

خطة العملية

اختار المخططون لعملية قصف المفاعل النووي العراقي وتدميره، الاسم الرمزي العملية بابل، نسبة إلى حضارة بابل، إحدى الحضارات القديمة التي عرفتها أرض العراق.

كانت خطة العملية بابل تقضي بإقلاع الطائرات في مجموعتَين. المجموعة الأولى مكونة من 8 طائرات F-16 (مجموعة القذف). والمجموعة الثانية مكونة من 8 طائرات F-15 (مجموعة الحماية)، وعلى بُعد منها، يسمح لها بنجدتها، قبْل أن يصل إليها الطائرات الاعتراضية المعادية.

تقترب الطائرات من الهدف، بالطيران المنخفض جداً، في خط السير المحدد، متفادية، قدر المستطاع، حقول الكشف الراداري للدول التي تخترق أجواءها، ملتزمة بتعليمات التأمين، القاضية بالصمت اللاسلكي. وعلى مسافة 40 ميلاً من الهدف، ترتفع مجموعة الحماية إلى حدٍّ، يتيح لها السيطرة المحلية على أجواء منطقة العمل، بينما تبث مجموعة القذف موجات رادارية، لتعويق الرادارات في قواعد صواريخ جو/ أرض، من أنواع SAM-2, 3, 6، المحيطة بمنطقة الهدف، أو رادارات أسلحة الحماية الأخرى (بطاريات المدفعيات المضادّة للطائرات، المخصصة لمقاومة الأهداف المنخفضة عن مجال عمل الصواريخ). ثم تطلق مجموعة القذف صواريخ Shrike، لتدمير هوائيات الرادارات، خاصة تلك العائدة لبطاريات الصواريخ، من نوع SAM-6، القادرة على إصابة الطائرات على الارتفاعات العالية.

بالوصول إلى دائرة الهدف، أي حينما يصبح الهدف في مجال الكشف والتحديد لرادارات الطائرات، تنخفض طائرات مجموعة القذف عن ارتفاع الاقتراب، لتصبح على ارتفاع الأشجار (حتى 5م)، لضمان تحقيق إصابة مباشرة للهدف. بينما تظهر شاشات الرادارات مجموعة الحماية، التي تكون فوق مجموعة القصف تماماً، لحظة تنفيذ المهمة، على ارتفاع السيطرة الجوية المحلية.

تقضي الخطة بأن يغادر الطيار الأخير، في مجموعة القذف، منطقة الهدف، لينقض عليها أحد طياري مجموعة الحماية من علو شاهق، ويطلق أسلحته عليها، محدثاً التأثير المطلوب. بيد أن أسلحته تلك، لم تكن ذات تأثير مدمر، بل كانت مهمة خاصة، ذات أهمية قصوى، تتخطى إحداث التأثير. فالطائرة مجهّزة، إضافة إلى أسلحة القتال الجوي، التي تساعدها على أداء دورها، كطائرة حماية، بمجموعة أجهزة تصوير متناهية الدقة، حتى إن بعضها، كان يعمل باستشعار الحرارة، المنبعثة من الحرائق والانفجارات، وتحديد درجتها. وهو ما يمكّن مفسّري الصور، في قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، من التقدير السليم لحجم الإصابة، ودرجة التدمير

الذي حل بالأجزاء المختلفة للمفاعل، على الرغم مما يحيط الهدف، من سُحُب دخان وغبار، ناجمة عن الانفجارات المدمرة المقدر أن تصيبه.

بعد تنفيذ مهمة التدمير، كان على الطيارين إتّباع الجزء الثالث من الخطة، المتعلق بعودتهم. وهو يقضي بطيرانهم مَثْنَى، بعد أن تقابل كل طائرة F-16، إثر انتهائها من القذف، طائرة F-15، المكلفة بحمايتها، في نقطة تقابُل محددة، زمناً واتجاهاً. وزيادة في الحيطة، جعل المخططون نقاط التقابل ذات اتجاهات مختلفة، تتيح عودة كل طائرتَين في اتجاه مختلف عن اتجاهات غيرهما، مما يصعّب عملية اعتراض الطائرات كلها. ولم يكن ذلك ليضعف من قوة الطائرات العائدة؛ فهي طائرات متفوقة أصلاً، إضافة إلى أن طائرات القذف، F-16، بعد استهلاكها معظم وقودها، والتخلص من ذخيرتها (قنابل وصواريخ)، أصبحت أخف وزناً، وقادرة على أعمال المناورة، التي يقتضيها الاشتباك الجوي.

كان لا بدّ من المخاطرة، بالعودة على ارتفاعات عالية جداً، على الرغم من أن ذلك يعرّض الطائرات للاكتشاف بسهولة، كما يزيد من احتمالات اعتراضها، من قِبل طائرات العدو. فقد كان ذلك الارتفاع الشاهق، مطلباً مهماً لسلاح الجو الإسرائيلي، وافقت عليه رئاسة الأركان العامة على مضض، فهو يوفر للطائرات العائدة كمّاً من الوقود، يعوضها عن استهلاكه الكبير، في طيرانها المنخفض جداً، إبّان رحلة الاقتراب.

كان الطيارون يأملون، أن تجنّبهم المفاجأة والسرعة لقاء طائرات العدو، وهم مُجهَدون. كما كانوا يخشون نفاد وقود طائراتهم، أثناء أعمال المناورة، التي سيضطرون إليها، ليضعوا طائراتهم في أفضل وضع للقتال الجوي مع الخصم، فضلاً عمّا تستهلكه أعمال المناورة للقتال نفسها.

قدَّر المخططون، بعد حسابات دقيقة، زمن الرحلة، بما يعادل ثماني ساعات. وهو زمن طويل جداً، في العمليات الجوية المعتادة. فقد كانت المسافة طويلة، يضاف إليها محاولات تفادي مجالات الرادارات المعادية، والابتعاد عن أي مطارات عربية، في المسار، مما زاد المسافة، في سبيل زيادة التأمين. لذلك، كان لمحطة الإمداد بالوقود، جواً، وطائرات الحماية الخاصة لها، خطة فرعية، تحوم، بمقتضاها، في منطقة داخل الحدود الإسرائيلية، تتوسط خطوط السير الثمانية للمثاني العائدة، مسابقة للريح بينما تجثم شبيهتها طائرة البحث والإنقاذ على أرض مطار عسكري، على الحدود وفي جوفها الطائرة العمودية، التي تضطلع بالبحث في الأراضي الصعبة، التي يتعذر فيها البحث على الطائرة الأمّ.

آخر أجزاء الخطة كان الهبوط. وقد حُدّدت عدة مطارات عسكرية، منتشرة في أنحاء إسرائيل، لهبوط الطائرات، بما يتلاءم مع اتجاهاتها.

ترتيبات الأمن

كان العاملون في خطة العملية بابل، على اختلاف درجاتهم ووظائفهم، قد لقنوا موجزاً كاملاً للخطة، على غير المعتاد، بما في ذلك حقيقة الهدف، والقصد من العملية، حتى يكونوا على الدرجة نفسها من الإحساس بأهمية العمل، الذي سيقدِمون عليه، وكذلك الأخطار التي ستواجههم، فيستعدون نفسياً، ويتحمسون لتنفيذ العملية.

لذلك، كان لا بدّ من بعض الإجراءات الأمنية الإضافية، ليشمل برنامج التدريب، محاضرات توعية أمنية، وتوضيحاً للتصرف عند الوقوع في الأسْر، وبعض المعلومات عن العادات في الدول، التي سيمرقون من فوقها، وغيرها من المعلومات، التي قد يحتاج إليها مَن تضطره الظروف إلى ترْك السماء إلى الأرض.

كان من المسموح لأطقم الطائرات الاتصال بذويهم، خلال فترة التدريب. كما كان يسمح لهم بإجازات قصيرة، وزيارات ترويحية إلى إيلات القريبة (20 كم)، على أساس أنهم من الأسراب العاملة في القاعدة، ليس إلاّ. وكانت كل المسموحات، بما فيها تبادل الخطابات مع الأهل والأصدقاء، تحت رقابة سرية مشددة.

العراقيون يشددون الدفاع عن المفاعل

كانت الغارة الإسرائيلية الأولى على المفاعل ، قد مضى عليها أكثر من ثمانية أشهر، ومنذ تلك الغارة المفاجئة، احتاط العراقيون لتكرارها، لعِلمهم أن أهدافها لم تتحقق؛ إذ كانت نتائجها محدودة جداً. وكلما مضوا قدُماً في إزالة آثار الأضرار، التي خلّفتها الغارة، ازدادت يقظتهم وحرصهم، وزادوا إجراءات الوقاية والأمن.

شملت إجراءات الوقاية زيادة عمق المباني، تحت الأرض، وزيادة سمك حوائطها، وإعادة توزيع عناصر الدفاع الجوي وأسلحته، مع تكثيفهما، حيث الزوايا والاتجاهات الأكثر احتمالاً لمهاجمة منطقة المفاعل، من الجو، مع زيادة عدد النطاقات المضروبة حول المنطقة، سواء عناصر الدفاع الجوي، أو عناصر التأمين الأرضي، التي شملت أسلحة رشاشة ومدافع، قصيرة المدى ومضادّة للدبابات، في دشم، تسيطر على الطرقات والمسالك المؤدية إلى المنطقة، مع زيادة حجم قوة التأمين، داخل المفاعل وحوله، وتكليف وحدات خاصة بدعم قوة الدفاع عن المفاعل. لقد كان من الواضح، أن العراقيين، قد وضعوا لأنفسهم تصوُّراً عن العدائيات، التي يمكن أن تمارسها إسرائيل (أو غيرها من الدول المعادية)، ضد منطقة المفاعل. وكان أغلب اعتقادهم، أن تلجأ إسرائيل إلى استخدام قوات الكوماندوز، في إبرار فوق الهدف، أو بالقرب منه، ومهاجَمته براً، ما دامت الغارة الجوية السابقة، لم تحرز النتائج المرجوّة.

شمل الدفاع الجوي عن منطقة المفاعل، أنظمة جديدة للكشف الراداري، وبطاريات صواريخ أرض/ جو، روسية الصنع، من نوع SAM-6، ذات المدى البعيد، وأخرى أوروبية الصنع، أكثر حداثة، من نوع Roland، مضادّة للأهداف ذات الارتفاع المنخفض، ومدافع مضادّة للطائرات، من أنواع عتيقة، تعتمد على الرمي المكشوف، وأنواعاً أخرى حديثة، سريعة الإطلاق، غزيرة النيران، متعددة المواسير، وموجَّهة بالرادار، روسية الصنع، من نوع Suz-23mm4.

التنفيذ

صباح 7 يونيه 1981، بدأ الإسرائيليون العدّ التنازلي لتنفيذ العملية بابل. وعلى مسافة 20 كم من إيلات، حيث تقبع القاعدة الجوية المختارة، Atzeon بدأ النشاط المحموم يتصاعد. وكان أول الإجراءات، هو قطع الاتصالات الهاتفية مع القاعدة، عدا الاتصالات الرئيسية، مع قيادة سلاح الجو ورئاسة أركان القوات المسلحة فقط. وللأسباب الأمنية نفسها، منعت السيارات والأفراد في القاعدة، من الذهاب إلى إيلات، أقرب مدينة إليها، أو التعامل مع المدنيين. وكان قد سبق إلغاء إجازة آخر الأسبوع، واستُدعي الأفراد المجازون من قبْل، بدعوى التدريب وغيره مما هو معتاد.

داخل القاعدة الجوية، كانت الحركة أكثر صخباً، والخطوات أكثر سرعة وعصبية. فقد كانت الأعصاب متوترة، تترقب ما هو آت. واتخذ كل فرد مكانه، وبدأ يراجع إجراءاته وتوقيتاته، والاتصال، داخلياً، بالأقسام الأخرى، ليختبر دوره في الخطة، والتعامل مع الآخرين، وفقاً للتدريب.

كان للطيارين، الذين سينفذون المهمة، نهج آخر في الاستعداد. فكل منهم انفرد بذاته، لدقائق، في غرفته. ثم تجمعوا في قاعة تلقّي الأوامر، للاستماع إلى آخر المتغيرات في المهمة. ولم يكن هناك متغير، فقد كانت الخطة، بعد التعديلات، التي أدخلت عليها خلال التدريب، تضع لكل صغيرة وكبيرة حلولاً وبدائل، حتى لا يكون هناك مفاجآت غير متوقعة. لذلك عمد المخططون إلى مواجَهة أهم مفردات الخطة، واللحظات الحرجة فيها، مع الطيارين، قبْل أن يؤذن لهم، من قِبل قائد القاعدة، في الانصراف إلى طائراتهم، لتقل كلاّ منهم طائرته، وأغلقوا الأغطية المنزلقة للمقصورات، وأداروا المحركات، وانتظروا الإشارة بالتحرك إلى بداية ممر الإقلاع، حيث يقف أول مَثْنَى منهم، على استعداد لبدء السباق نحو الهدف.

في الثالثة تماماً، بعد ظُهر 7 يونيه، بالتوقيت المحلي، انطلق المَثْنَى الأول، وتبعه الآخرون مَثَاني، طبقاً للمخطط. واستخدمت الطائرات الممر كله، لتأمين السرعة المطلوبة قبْل الارتفاع، فقد كانت الحمولة كاملة، والوزن ثقيلاً. وفي بضع دقائق، كانت الطائرات، الستة عشرة، تسبح في الفضاء، على الارتفاع المحدد، في اتجاه الهدف.

لم يصادف الطيارون في رحلتهم إلى الهدف، أي عائق، وكان طيرانهم هادئاً، موافقاً التخطيط، زمناً وأحداثاً. لم يعكر صفوه أي مفاجأة. كما لم يكتشف تشكيل الطائرات من قِبل أي نظام راداري، حلقت داخل حقوله أو على أطرافها. ولم يعترضها، كذلك، أي تشكيل جوي معادٍ، ولم تطلق عليها أي قذائف أو صواريخ مضادّة. وبدا أن كل شيء على ما يرام، يسير كما الخطة، حتى احتمالات الأعطال، التي كانت إحدى المفاجآت، التي طالما تدربوا عليها، لم يحدث أي منها. لقد كان الجميع حرصاء على سلامة العمل ودِقته، إذ بات التأجيل مستحيلاً، بعد توافر الأنباء عن قرب وصول شحنة الوقود النووي المشع، وبدء التشغيل في المفاعل، وهو التوقيت الحرج، الذي يمكن أن يقضي تأجيله على المهمة.

بعد ثماني ساعات من الطيران المتواصل، وفي تمام الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق، من مساء 7 يونيه، شاهد قائد مجموعة القصف مباني ضخمة، تعرّفها، من الفور، فهي مطابقة لمجسدات التدريب. وكان واضحاً، على الرغم من الظلام النسبي، أن هذه المباني، بقبابها وارتفاعها، هي مفاعلات مشروع تموز، النووية العراقية، التي شيدت من الأسمنت المسلح، بارتفاع 60 قدماً عن سطح الأرض، بينما تضرب هياكلها الرئيسية في باطن الأرض، بهدف زيادة وقايتها من الهجمات الجوية، أو الضربات الصاروخية.

في الحال، أصدر قائد مجموعة القذف أوامره ببدء الهجوم. فارتفعت أولى طائرات الصقور F-16، بعض مئات من الأقدام، لتتمكن من قصف الهدف، محافظة على الارتفاع الأكثر ملاءمة لدِقة الإصابة، وتشغيل أجزاء القنابل المقذوفة، وعدم التقاطها من قِبل الرادارات، التابعة لنُظُم الدفاع الجوي، المحيطة بالمفاعلات، متمسكة بإحراز المفاجأة التامة، حتى آخر لحظة، وحتى تتيح لباقي المجموعة فرصة جيدة لإكمال القذف، والخروج من دائرة التدمير لأسلحة الدفاع، بسرعة.

في اللحظة عينها التي بدأت فيها أولى طائرات مجموعة القصف تنفيذ مهمتها، كان قائد مجموعة الحماية، قد أصدر أوامره إلى طائرات النسور، F-15، لتتخذ أماكنها على علو كبير (حتى ألف قدم)، لتسيطر على مساحة المنطقة، وترصد بعين ساهرة أعمال الهجوم الجوي، متأهبة لمنع أي طائرة دخيلة، من إفساد خطة التدمير التي توشك أن تبدأ.

صوب طيار القاذفة الأولى، طيارته نحو الهدف، ودقق النظر، محدداً مكان القبة الأسمنتية الضخمة، التي لا يمكن أن تخطئها العين. وعندما أطبق رادار القذف بالطائرة على منتصف الهدف، وصدر عنه الوميض والصفير الدالاّن على إمساكه بإحداثيات الهدف، أطلق الطيار قنبلتيه Mk-84، ليرتفع صفيرهما متخطياً صوت الطائرة، وهي تمرق خارج دائرة الهدف، لتفسح المجال لزميلتها التالية، التي ما كادت تأخذ مسار الانقضاض، حتى انفجرت قنبلتا الطائرة الأولى، محدثتَين صوتاً ضخماً عالياً وانهياراً كاملاً للقبة، لتفسحا طريق القنابل التالية إلى قلب مبنى المفاعل، تموز-1 (أوزيراك) في الصميم.

توالت طائرات الصقور على قذف مباني المفاعلات وملحقاتها بالقنابل، وضربها بالصواريخ، طبقاً لِما قضت به الخطة، من التوقيت ومدى البقاء الزمني فوق الهدف، كلٌّ في المنطقة المحددة لها. فدمرت مبنى الحاسبات الإلكترونية، التي كانت ستسيطر على أداء المفاعل، والمعامل الرئيسية للأبحاث الملحقة بمبنى الحاسبات الإلكترونية، والجدران الحامية لقلب المفاعل. وتدفقت المياه المحيطة بالمبنى، والتي كان القصد منها زيادة الأمان من ارتفاع حرارة قلب المفاعل عند التشغيل - لتغمر الغرف والممرات، في داخله، وتزيد من حجم الكارثة التي بدأت تحيط به وتنسج خيوطها حوله.

كانت الطائرات التالية، قد أكملت مهمتها، وبدأت تغادر الميدان، في اتجاهات مختلفة، حينما بدأ الدفاع الجوي عن الهدف، يصحو من هول المفاجأة. وسمعت الأصوات الحادة لصفارات الإنذار، بينما أفرغت الرشاشات المضادّة للطائرات طلقاتها صوب السماء، دونما هدف تراه. وبدأت المدفعية الثقيلة تدك السُّحُب بحثاً عن الطائرات المعتدية. في حين دارت الصواريخ دورتها، عدة مرات، من دون أن تتمكن من الانطلاق؛ فالأهداف زواياها متعددة، والمدى يكاد يقترب من حافة الإصابة لديها. أمّا القيادات، فلم تتخذ، بعدُ، قرارها؛ إذ كان للمفاجأة لمسة سحرية، أصابت العيون والعقول بشلل مؤقت، للحظات، هي كل ما تمناه الطيارون والمخططون، والقادة الإسرائيليون، الذين استطاعوا، بعد عناء طويل، زفر أنفاسهم، بعد شهيق احتبس في صدورهم، طوال ثواني القصف المائة والعشرين، هي زمن القصف للطائرات الثماني.

كانت الطائرات المغيرة تبتعد، في اتجاهاتها المتفرقة، على ارتفاع منخفض وبسرعة عالية، خاصة بعد أن خفّ وزنها كثيراً، دون أن تدع لأسلحة الدفاع الجوي عن الهدف، الفرصة لالتقاطها واقتناصها. بينما وقف بعض العاملين في المشروع النووي العراقي، بعيداً عن منطقة الانفجارات، يشاهدون الدمار، يحل بالمباني، التي اجتهدوا في إكمالها بأسرع وقت، وحاولوا أن تكون في أحسن صورة، استعداداً لأن يفتتحها الرئيس العراقي بنفسه.

خفتت أصوات الطائرات المبتعدة، تصحبها طائرات الحماية، في مَثْانٍ، بينما نسر واحد، F-15، يحوم حول المنطقة، مرات ومرات، ثم انقض على الهدف، محتمياً بالدخان المنبعث منه، ثم يخرج من الدخان، صوب زميله الصقر، F-16، ليكتمل العدد في رحلة العودة، كما كان في رحلة الاقتراب. ولم ينتج من الهجمة الأخيرة صوت انفجار، فظن المراقبون العراقيون، أن القنابل الأخيرة لم تنفجر، فحُشر رجال الإنقاذ ومكافحة الحرائق، في انتظار انفجارها. وهو ما لم يحدث، إذ استهدفت الهجمة تسجيل نتائج الإصابة،

بالتصوير الدقيق. وفقد العراقيون عدة دقائق مهمة في عمر المفاعل، زادت من آثار الهجوم، قبْل أن يبدأ العمل في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهو قليل.

بينما كانت مثاني النسور والصقور، متجهة إلى قواعدها، في رحلة عودة طويلة، بعد أن خفّ وزنها، وازدادت سرعتها، كانت فِرق الإنقاذ تبحث عمّا يمكن أن تنقذه. فلا مبنى، ولا جهاز، سلم من التدمير، ولا مُعَدَّة، ولا أداة، نجت من الخراب والحريق. واستمر حملَة النقالات والطبيون يبحثون عن الجرحى الأحياء بين الأنقاض، طوال الليل والنهار التالي.

قتل في الهجوم الجوي ثلاثة أفراد، عاملان عراقيان من الفنيين، وخبير فرنسي، على الرغم من أن يوم الغارة، كان يوم الأحد، وهو يوم راحة الخبراء الفرنسيين ، وهو، كذلك، أحد أسباب اختيار التوقيت لتنفيذ المهمة. وقد أثار ذلك علامة استفهام عن طبيعة الدور الفرنسي، هل كان مساندة على إنشاء المفاعلات، أو تسريب أخبار العمل في المفاعل إلى الطرف الآخر، بالتدريج، حتى تدمير المفاعل قُبَيل بدء نشاطه؟ وهو التوقيت نفسه للغارة الأولى المحدودة النتائج!

في السابعة من صباح 7 يونيه، استقبلت مطارات الهبوط المثاني العائدة، من النسور والصقور. واكتملت رحلة الهبوط في غضون عشر دقائق، ليعلن اكتمال التنفيذ بنجاح، من دون إصابة. ولتبدأ عملية التقييم.

نتائج الغارة وتداعياتها

انتظر العراقيون يوماً كاملاً، بعد الغارة الجوية، ليصدروا بيانهم في 8 يونيه. فصدر البيان عن مجلس قيادة الثورة، وليس عن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية، كما هو معتاد. وأعلن العراقيون هجوم تسع طائرات إسرائيلية، في 7 يونيه، على المنشآت النووية العراقية، بالقرب من بغداد. كما أشار البيان إلى الغارة الأولى، في 27 سبتمبر 1980. وتعلّل لعدم ذكر اسم إسرائيل، بأسباب عسكرية وسياسية ومعنوية، والعجز، في حينه، عن إثبات علاقتها بالغارة. بينما هذه المرة، فإن إسرائيل نفسها، أذاعت أنباء الغارة، واعترفت باضطلاعها بها، ومحذرة الشعوب العربية كافة. (المرفق الرقم 2)

أعقب البيان، صدور تعقيب عليه لمرجع مسؤول، تحدث فيه عن الغارة الأولى، وربط بين الغارتَين ، واتهم إسرائيل بالغارة الأولى. كما أشار إلى أن الغارتَين مساندة إسرائيلية لإيران على حربها ضد العراق.

أحدثت الغارة الإسرائيلية عدة ردود فعل وتداعيات شتى، تدرجت من العنف إلى اللامبالاة، في كثير من البلدان والمنظمات العالمية الإقليمية.

طلب ممثل العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية، دعوة مجلس الجامعة إلى اجتماع عاجل، على مستوى وزراء الخارجية العرب، في بغداد، لبحث العدوان الصهيوني على العراق، وقصف منشآته النووية.

كما استدعى وزير خارجية العراق، سعدون حمادي، رؤساء البعثات الدبلوماسية، العربية والأجنبية، لدى بغداد، وأبلغهم تفاصيل الحادث، مؤكداً أن المنشآت التي دُمرت، إنما أنشئت من أجْل أهداف سلمية، وهي تحت الرقابة الدولية، وقد فحصتها لجنة من وكالة الطاقة الذرية الدولية، وأصدرت تصريحاً، يؤكد استيفاء شروط السلامة المطلوبة.

ساند العراق معظم الدول العربية. وأرسل رؤساء ثمانٍ وعشرين دولة، أوروبية وآسيوية وأمريكية، برقيات تأييد للعراق، واستنكار للغارة. كما شارك في التأييد هيئات، دولية وإقليمية ووطنية. وانطلق بعض المظاهرات المؤيدة للعراق، في دول مختلفة، نظّمتها قيادات حزبية، ورؤساء أحزاب، وشارك فيها بعض السياسيين والكتّاب البارزين في دول شتّى. أمّا الحكومة الفرنسية، فاستدعت سفير إسرائيل لديها، وسلمته مذكرة احتجاج على الغارة الإسرائيلية.

أصدرت الحكومة الإسرائيلية، مساء 8 يونيه، بياناً رسمياً، في شأن الغارة اعترفت فيه بالعملية، وأشادت بنتائجها، ولا سيما تدمير المفاعل الرئيسي تدميراً كاملاً. وأعلنت أن إسرائيل، لم تفقد أي طائرة. وحذرت الدول الأوروبية، من مساعدة العراق على مبتغاه ثانية. وأوضحت أنها لن تسمح أبداً؛ بأن تحصل دولة عربية على قنبلة ذرية.

عقد الإسرائيليون مؤتمراً صحفياً، في قاعة المحاضرات الكبرى، في بيت كروت (بيت الصحفيين)، في القدس. شارك فيه رئيس الوزراء، مناحم بيجن، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، رفائيل إيتان، وقائد سلاح الجو، ورئيس شعبة الاستخبارات، وبعض القادة الإسرائيليين، العسكريين والسياسيين. أوضح رئيس الوزراء وجهة نظر إسرائيل. كما أجاب مرافقوه عن أسئلة الصحفيين. وأعربوا، جميعاً، عن الالتزام بسياسة الاحتفاظ بالتفوق الإسرائيلي. كما أنهم لم يذكروا، من قريب أو بعيد، صِلتهم بإيران، وهو ما جعل الأمر يبدو في صورته الحقيقية، وهي حفاظ إسرائيل على أمنها الوطني، من وجهة نظرها الخاصة، من دون أن تضع في حسبانها أي قوانين أو أعراف دولية.

طلب العراق، كذلك، عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. إلاّ أن مشاورات المجلس، التي استمرت طيلة يومَي 8 و9 يونيه، لم تسفر عن شيء. واتجه العراق إلى المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودعا كلاًّ منهما إلى اجتماع طارئ.

صدر عن اجتماع مجلس الجامعة العربية (على مستوى وزراء الخارجية) بيان، يستنكر العدوان الإسرائيلي، ويساند العراق على محنته. كما صدر عن مجلس الأمن القرار الرقم 487، في 19 يونيه 1981، الذي يدين الهجوم العسكري الإسرائيلي على المفاعل النووي، من دون أن يحمّل إسرائيل تبعة عملها، أو يفرض عليها عقوبة ما، مثل تلك التي تفرض على دول، اقترفت ما هو أقلّ من ذلك. وقد أغضب ذلك القرار العراقيين، لعدم تشدده..

كان تقييم التقرير الأمريكي، الصادر عن قسم الأبحاث، في الكونجرس الأمريكي، في شأن القدرات النووية لبعض الدول، ومنها العراق، في يناير 1982، أن البرنامج النووي العراقي تأثر تأثراً شديداً بنتائج الغارة الإسرائيلية. فقد أدّى فقْده المفاعل الفرنسي، أوزيراك (تموز ـ1)، إلى تأخر البرنامج في الأبحاث التجريبية، لإكساب علمائه الخبرة، بفقْده مصدر الحصول على البلوتونيوم اللازم لتلك الأبحاث. إلاّ أن العراق يستطيع شراء يورانيوم مُنقّي. كما أن لديه قاعدة للصناعات الحربية، الإلكترونية والهندسة النووية، مما له علاقة بالبرنامج النووي. وقد تأخرت إمكاناته النووية المستقبلية، عدة سنوات، قدّرها بعض المتخصصين بنهاية التسعينيات، إذا بادر إلى إصلاح الضرر واستعادة قدراته، ومعاونة الآخرين له.

صرح الرئيس الأمريكي في 1981/6/16 بأنه يُقدّر مدى القلق الذي كانت تشعر به إسرائيل تجاه المفاعل النووي العراقي، وأن إسرائيل تصرفت هذا التصرف (الرائع!!) في إطار الدفاع عن النفس وأن أمريكا ستستخدم حق (الفيتو) ضد أي قرارٍ يطالب بتوقيع عقوبات على (إسرائيل)!!.

وأدلى الرئيس الفرنسي فراسوا ميتران بحديث لصحيفة (الواشنطن بوست) نُشر بتأريخ 1981/6/19 قال فيه : أنني أحمل شعوراً حاراً وفياضاً تجاه (إسرائيل) وثقافتها وما حققته من أعمالٍ وأنني أعرف حجم التضحيات التي تحملتها وأنني معجب بقدرات شعبها، وكان يجب على المستر (بيغن) رئيس وزراء (إسرائيل) أن يضع ثقته في رئيس جمهورية فرنسا الذي يعرف الجميع شعوره تجاه (إسرائيل). لقد كان ولا يزال أمن (إسرائيل) والسلام في الشرق الأوسط من أولويات اهتماماتي. وإن مقتل التقني الفرنسي (شاسبيد) في هذه الغارة هو سبب كافٍ لاعتراضات فرنسا. ومع ذلك فإن موقف فرنسا لن يتغير. لقد طلبت فرنسا من مجلس الأمن إدانة الغارة وليس (إسرائيل)!. إننا ننتقد تصرفات قادة (إسرائيل) ولكننا لا نطالب بتوقيع أي عقوبة على شعب (إسرائيل).

اعتمد المحللون، المراقبون للأوضاع النووية في العالم، في تقديراتهم لتأخر برنامج العراق الوطني، على ما أذيع عن تحوّل العراق، في مباحثاته العسكرية مع فرنسا، إلى محاولة الحصول على مدافع حديثة، وطائرات فرنسية، من نوع Mirage F-1 (وهو ما حصل عليه بالفعل)، لتعاونه على الحرب ضد إيران، بدلاً من التعاون النووي. إلاّ أن الأحداث التالية أثبتت غير ذلك.

وثائق متفرّقة

بيان مجلس قيادة الثورة

الصادر في8 حزيران 1981

حول العدوان الصهيوني

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي العظيم.

يا أبناء الأمّة العربية المجيدة.

لقد كان معروفاً لنا، منذ البداية، أن جهات عديدة، محلية ودولية، وقفت، وما تزال تقف وراء اندفاع النظام الإيراني المتخلف، والمشبوه، لإثارة النزاع مع العراق، والاعتداء عليه، وإثارة الحرب ضده. كما كانت وراء استمرار هذه الحرب طيلة أشهر عديدة، بما قدمته، وما تزال تقدمه لإيران، من دعم وإسناد، سياسي وعسكري، بما في ذلك المعلومات والاستشارات، الفنية والاستخبارية، المباشرة وغير المباشرة، لتحقيق مآربها الشريرة ضد العراق. وكان في مقدمة تلك الجهات الكيان الصهيوني، الذي يعرف تماماً، بأن العراق المتحرر، والمتطور، والمقتدر، يشكل، اليوم وغداً، عنصراً حاسماً في تقرير نتائج الصراع العربي ضده.

وإن الكيان الصهيوني، يدرك بأن من أهم العوامل الحاسمة في تقرير مستقبل الصراع، الذي تخوضه الأمّة العربية ضده، هو بقاء الفجوة، التقنية والعلمية، بينه وبين الأمّة العربية. لذلك، فإنه يسعى، بكل الوسائل، إلى إبقاء هذه الفجوة ضمن الحدود، التي لا تمكن الأمّة العربية من بلوغ مستوى الاقتدار، في إدارة الصراع ضده، وبما يحقق لها النصر عليه.

وانطلاقاً من هذا الهدف الإستراتيجي، فقد اشترك العدو الصهيوني، في أكثر من مناسبة، وبأشكال مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب إيران، في الحرب ضد العراق. ومن ذلك تزويده لإيران بالمعدات العسكرية وقطع الغيار. كما أغارت طائرات العدو

الصهيوني على العراق، منذ الأيام الأولى للحرب، مستغلة ظروف الحرب مع إيران، وبالتواطؤ مع النظام المشبوه فيها، واستهدفت، بوجه خاص، المنشآت النووية العراقية.

وكانت أول محاولة أدركناها وكشفناها، هي تلك التي جرت يوم 27 أيلول 1980. وقد أذَعنا، في حينه، بياناً، يشير إلى حدوث غارتَين على مدينة بغداد. ولكننا لم نذكر العدو الصهيوني بالاسم، لأسباب عسكرية وسياسية ومعنوية، ولأننا نعرف، من التجربة، بأن إعلان الأنظمة العربية عن مشاركة أطراف أخرى في النزاعات، التي تقوم بينها وبين الأعداء، غالباً ما كان يقترن بالعجز، وبتقديم الذرائع والمبررات لهذا العجز. لذلك، فإننا ألمحنا إلى الحقيقة، في حينه، ولم نكشف كل تفاصيلها بصورة رسمية.

أيها المواطنون.

إننا نعلن، اليوم، أن طائرات العدو الصهيوني الغادر، قامت، يوم أمس، بغارة جوية على مدينة بغداد، وذلك في الساعة 1837. وقد استهدفت في تلك الغارة المنشآت النووية.

وكما فعلنا يوم 27 أيلول 1980، فإننا آثرنا عدم الاستعجال في الإعلان عن هذه الغارة. وفي الوقت الذي كنا نُعِد فيه هذا البيان، بعد استكمال كل الدلائل عنها، أعلن العدو الصهيوني، بعد ظهر اليوم، مسؤوليته عن الغارة.

وبهذه العملية الغادرة، يتكشف لكم، أيها الأخوة، أبناء العراق، وأبناء الأمّة العربية، جانب أساسي ومهم، من الأسباب التي دفعت النظام المشبوه في إيران، إلى إشعال نيران الحرب مع العراق، وإلى الاستمرار في هذه الحرب عشرة أشهر، رغم كل الجهود التي بذلت للحيلولة دونها، ولإيقافها على أُسُس عادلة، وشريفة، تضمن الحقوق والمصالح المشروعة لكلٍّ من العراق وإيران. وها هو العدو الصهيوني، يحقق لأغراضه، ونيابة عن حكام طهران وقُمّ، ما عجزوا عن تحقيقه، طيلة عشرة أشهر من الحرب الغادرة.

أيها الأخوة.

إننا نعلن، ومن موقع الاقتدار والتفاؤل بالانتصار النهائي، في ساحات الصراع مع كل أعداء الأمّة العربية، الذين يحاولون إيقاف مسيرتها الظافرة، على طريق الحرية والنهضة والوحدة، أن هؤلاء الأعداء، الصهاينة والفرس، وكل من يقف معهم ويساندهم في السرِّ والعلن، لن يتمكنوا من تحجيم قدرتنا على النهضة والتقدم، سواء في الميدان التقني العلمي، أو في ميدان التحولات، الاقتصادية والاجتماعية. ولن يزحزحوا هذه الثورة العملاقة عن نهجها، في التلاحم مع الجماهير، والتعبير عن آمالها وتطلعاتها.

وإننا لواثقون من أن الرجال الذين استطاعوا، بإخلاصهم لشعبهم وأمّتهم، وبإيمانهم بقضيتهم، ومن خلال عقولهم ومجهوداتهم، أن يمكنوا العراق من التكنولوجيا النووية، وبالمستوى الذي أثار هذا القدر من الحقد والعدوان السافر، من جانب الأعداء، الصهاينة والفرس، لقادرون على الاستمرار في هذا النهج، مهْما كانت محاولات الأعداء، ومهْما استطاع هؤلاء الأعداء، أن يحققوا، في محاولاتهم، من أذى، مباشر أو غير مباشر.

إن الطريق الذي يسير عليه العراق، في ظل ثورته الظافرة، طريق الحرية والاستقلال والتقدم، وطريق الالتحام بين القيادة والجماهير - لا رجعة عنه. وإن آفاقه، ستبقى رحبة ومفتوحة - بعون الله - والنصر لشعبنا البطل، والمجد لأمّتنا العربية.

مجلس قيادة الثورة

بغداد في 6 شعبان 1401هـ

8 حزيران 1981م

تعقيب مصدر عراقي مسؤول على بيان مجلس قيادة الثورة حول الغارة الصهيونية

في يوم السابع والعشرين من أيلول عام 1980، وعندما كان نشاط الطائرات الإيرانية المعادية في أَوْجه، حدثت غارتان على مدينة بغداد، استهدفتا المنشآت النووية. وفي ذلك الوقت، اكتشفت القيادة العامة، بأن طبيعة تَينِك الغارتَين، تختلف عن طبيعة وأساليب الغارات، التي كانت تقوم بها الطائرات الإيرانية. كما كانت القيادة العامة، قد لاحظت، قبْل ذلك، أن بعض الطائرات المعادية، التي أسقطتها نيران مدافعنا، كان صمام الأمان للطيارين فيها، مقفلاً، مما كان يؤدي إلى احتراق الطيارين في الطائرات المصابة، وعدم قدرتهم على النجاة والهبوط، كما يحدث، عادة، في الغارات الجوية.

وعندما حدثت الغارتان، في يوم 27 أيلول 1980، لم تعلن عنهما القيادة العامة مباشرة، بانتظار ما ستعلنه سلطات النظام الإيراني، التي كانت، في تلك الفترة، تذيع بيانات متتالية عن عملياتها العسكرية، وتعلن عن غاراتها الجوية على العراق، فور وقوعها.

وحتى وقت متأخر من مساء ذلك اليوم، لم تعلن سلطات النظام الإيراني عن تَينِك الغارتَين، مما أكد حسابات القيادة العامة وتقديراتها، بأن الغارتَين كانتا من تدبير السلطات الإيرانية، بل ورد في البيان ما يلي:

حصلت غارتان، من قِبل أعدائنا، فلم تعلن، في حينه، من قِبلنا، لحسابات خاصة، تتعلق بالمعركة، من الجانبَين، السياسي والعسكري، تعبوياً وسوقياً. وإن الإعلان عن تلك الغارات، في حينها، قد يضيع الدروس المتوخاة منها.

ويوم أمس الأول، الساعة 1837، قام عدد من الطائرات المعادية بالإغارة على مدينة بغداد، وعلى المنشآت النووية. وعلى الفور، أصبح واضحاً لدينا، أن تلك الطائرات، كانت صهيونية. وقد كشفتها أجهزة الرادار العراقية، وأجهزة الرادار في القطْر الأردني الشقيق، وبخاصة عند عودتها إلى الأرض المحتلة. آثرنا عدم الاستعجال في الإعلان عن الغارة، لاستكمال كل المعلومات الفنية عنها. وفي الوقت الذي كان يُعَدّ فيه بيان مجلس قيادة الثورة، عصر أمس، أعلن العدو الصهيوني مسؤوليته عن الغارة، فانكشفت الحقيقة كاملة.

وهكذا، أيها الأخوة، يتوضح، يوماً بعد آخر، المغزى الحقيقي لقادسية صدام، باعتبارها معركة المصير العربي، ليس ضد العدو الفارسي المكابر فحسب، وإنما ضد العدو الصهيوني، وضد كل أعداء الأمّة. أَفَلاَ يكفي هذا دليلاً لأولئك السادرين في غيهم، عن جهل أو عمد، ممن وقفوا مكتوفي الأيدي إزاء معركة العراق الشريفة، وممن أعلنوا انحيازهم السافر إلى العدو الفارسي، وهم يدّعون، زيفاً، ادعاءات الوطنية والقومية؟ ألا يكفي هذا دليلاً على معرفة من هي القوة الحقيقة؟ ومن هي القيادة الوطنية والقومية الحقيقية، التي يستهدفها العدو الصهيوني؟

مقتطفات من تقرير أمريكي صادر عن قسم الأبحاث للكونجرس الأمريكي في شأن تقييم القدرات النووية العراقية

(يناير 1982)

يبدأ التقرير، في صدد العراق، بتقييم منشآته النووية على النحو التالي: للعراق مفاعل نووي واحد للأبحاث النووية. وهو يبدو على شكل فنطاس، وقوده يتمثل في يورانيوم منقّى، درجة نقاوته تراوح بين 15٪ و36٪ و80٪، وله إنتاج حراري، قيمته 2 ميجاوات. ونظرياً، يمكن لهذا المفاعل أن ينتج حوالي 38 جراماً من البلوتونيوم. وقد تم استيراد هذا المفاعل من الاتحاد السوفيتي، وأصبح جاهزاً سنة 1967. وللعراق مفاعل آخر ذو طاقة أعلى، يعرف باسم تموز الأول. وقد كان في المراحل الأخيرة من بنائه، حين تم تدمير معظمه، في 7 يونيه 1981، عقب القصف الجوي الإسرائيلي. كما أن هذا المفاعل، كان قد تعرض لعملية قصف سابقة، ينسبها

البعض إلى إيران ـ وكان من المتوقع، أن يكون وقود هذا المفاعل من اليورانيوم المنقّى، درجة 93٪. كما كان من المخطط، أن يكون إنتاجه الحراري حوالي 45 ميجاواتاً. وهذا المفاعل مماثل، في تصميمه، لأوزوريس، مفاعل البحث النووي الفرنسي، بساكلاي، الذي تم استيراده من فرنسا، وكانت على وشك إنهائه، عندما تعرض لعملية القصف. وقد تعهدت فرنسا بتزويد العراق بأربع دفعات من الوقود النووي، كمرحلة أولى، قيمتها حوالي 72 كيلوجراماً من اليورانيوم المنقّى، ودرجة نقاوته مرتفعة جداً.

وخلال كتابة هذا التقرير، اتفقت كلٌّ من فرنسا والعراق، على إجراء محادثات، في باريس، في منتصف أغسطس، بشأن إعادة بناء هذا المفاعل. وقد سبق للعربية السعودية، أن أبدت استعدادها لتحمل تكاليف ذلك. ويوجد هذا المفاعل في مركز الأبحاث النووية العراقي، قرب بغداد. وتقوم فرنسا بإنشائه، بناء على معاهدة تم توقيعها، عقب القيود التي فرضتها بعض البلدان المصدرة للنفط، فيما يتعلق بإنتاجه وتصديره، سنة 1973 / 1974. وبالإضافة إلى مفاعل البحث النووي، يحتوي المركز، أيضاً، على جهاز معمل نووي، تم استيراده من إيطاليا. ويمثل ما يسمى بـ الخلية الحارة، نقطة خلاف وجدل، حيث يعتقد البعض، بأن العراق سيتمكن بهذا الجهاز، من استخراج البلوتونيوم من اليورانيوم المشعّ، ونحن لم نستطع الحصول على معلومات مفصلة، فيما يتعلق بذلك الجهاز. وقد وصف هذا المركز بأنه عبارة عن جامعة نووية، تستطيع تدريب 600 عالم ومهندس نووي، دفعة واحدة. أما مستقبل هذا المركز، بعد قصف مفاعل البحث النووي، فهو غير واضح، حتى الآن.

كما تعرض التقرير لالتزام العراق بقوانين المنظمة العالمية للطاقة الذرية:

لقد حصل العراق، في شهر يونيه 1980 على كمية من الوقود الذري، تحتوي على 12 كيلوجراماً من اليورانيوم المنقّى، درجة 93٪. وقد تم تفقّد هذه الكمية، عند وصولها. ثم جرى تفقّد هذه الكمية، مرة أخرى، في شهر يناير، حين تأكد أن هذه الكمية كانت كاملة. وحاولت المنظمة العالمية للطاقة الذرية، تفقّد هذه الكمية، بعد الغارة الجوية الإسرائيلية. ولكن خبراءها، لم يتمكنوا من الاقتراب من المنشأة، تخوفاً من وجود بعض القنابل، التي لم تنفجر بعد، وكذلك إلى سعة الدمار، الذي حدث. وقد طلب هؤلاء الخبراء من العراق، تقديم تقرير خاص، وإخطار المنظمة العالمية بتطورات عملية تصفية مكان المفاعل. وقد وافقت السلطات العراقية على أن تبدأ عملية التفتيش، مباشرة، بعدما يصبح المفاعل وخزانات الوقود النووية، سليمة وغير خطرة.

وتعرض بعض أجزاء التقرير، بالتفصيل، للبلدان التي ساعدت، والتي تساعد العراق، حالياً، على برنامجه النووي:

لقد اعتمد المشروع النووي العراقي، بقدر كبير، على المساعدة الأجنبية. لقد تم بناء مركز البحث النووي، بكل ما يحتوي من معامل، بأموال عربية، وقت أن كان العراق عضواً في حلف بغداد. وقدم الاتحاد السوفيتي مفاعلاً صغيراً، للبحث النووي. كما ساهم في إنشاء معمل، لمعالجة وتحويل الايسوتوب المشعّة. ومنذ منتصف السبعينات، أصبحت فرنسا المزود النووي الأول للعراق. والبلدان الأخرى، البرازيل، النيجر، أسبانيا وألمانيا الغربية، كل هذه البلدان قد أمدت أو تعهدت بأن تمد العراق بأشياء مختلفة، تتعلق بالتكنولوجيا والمواد والتدريب، في الميدان النووي.

ومن المعروف أن العراق، قد وقّع معاهدة للتعاون النووي مع البرازيل، سنة 1980، تنص هذه المعاهدة على تحويل التكنولوجيا البرازيلية، في مجالات التنقيب ومعالجة وتحويل اليورانيوم إلى العراق. كما تنص على التعاون، في مجال التجهيز النووي، وبناء

مفاعل، وتدريب الأخصائيين العراقيين. ومؤخراً، أشارت بعض التقارير إلى أن البرازيل، قد قدم، سراً، إلى العراق كمية من ثاني أكسيد اليورانيوم ـ إلا أن العراق قد نفت هذه الأنباء.

جمهورية ألمانيا الفدرالية:

كما أنه من المعروف أن العراق، قد حصل على عشرة أطنان من اليورانيوم الطبيعي، والمستنفد، من جمهورية ألمانيا الفدرالية.

فرنسا:

بناء على بنود معاهدة 1975 للتعاون النووي، بدأت فرنسا في بناء مركز البحث النووي، بقرب بغداد، بما في ذلك مفاعلان للبحث النووي، تعرض أكبرهما للغارة الجوية الإسرائيلية، في 7 يونيه 1981 ـ وكان في طاقة هذا المركز، إذا كان بناؤه قد اكتمل، أن يدرب 600 مهندس وعالم نووي عراقي، في دفعة واحدة. بالإضافة إلى أن فرنسا، كانت قد تعهدت بتقديم ما يقرب من 70 كيلوجراماً من اليورانيوم المنقّى، بنسبة 93٪، كوقود للمفاعلَين، وكانت العراق قد تسلمت بالفعل ما بين 12 و13 كيلوجراماً، من هذه الكمية، قبْل أن تتعرض للغارة الجوية. أما في الوقت الحالي، فإن مستقبل العلاقات العراقية ـ الفرنسية، في المجال النووي، ما زال مجهولاً. وتفيد بعض الأنباء الحديثة، بأن العراق وفرنسا، قد اتفقتا على إجراء محادثات بينهما، في باريس، في منتصف أغسطس، حول إعادة بناء مفاعل تموز للبحث النووي ـ كما تفيد بعض الأنباء الأخرى، بأن الدولة العربية السعودية مستعدة لتمويل ذلك.

إيطاليا:

يعتقد أن إيطاليا، قد بدأت في بناء بعض المنشآت للبحث النووي، في مركز الأبحاث النووية العراقي، بما في ذلك معامل للايسوتوب والكيمياء المشعّة، ومنشآت أخرى، خاصة بصناعة الوقود والهندسة الكيميائية. إضافة إلى ذلك، تعهدت إيطاليا بتدريب علماء وفنيين عراقيين، في الميدان النووي. ومن المعتقد بأن العراق، قد أجرت محادثات مع إيطاليا، حول شراء مفاعل للطاقة النووية، يعتمد على الماء الثقيل. ومع أن إيطاليا، قد قامت بالدفاع عن سياسة التعاون النووي مع العراق، إلا أن رئيس اللجنة الوطنية الإيطالية للطاقة النووية، دعا إلى إنهاء هذا التعاون، ما إذا كان تصريح صدام حسين، في 23 يونيه، عقب الغارة الجوية، حول القنبلة الإسلامية، صحيحاً.

النيجر:

تفيد بعض الأقاويل، أن العراق، قد حصل على 100 طن من اليورانيوم Yellow Cake، من النيجر.

البرتغال:

كما تفيد بعض الأنباء، بأن البرتغال، قد زود العراق ب 120 طناً من اليورانيوم، نوع Yellow Cake، سنة 1980، وبأنه قد تعهد بتزويد العراق بـ 130 طناً إضافية، سنة 1981.

أسبانيا:

تفيد بعض المصادر، بأن العراق وأسبانيا، قد وقّعا معاهدة سرية، حول التعاون النووي. وليس من الواضح، إذا ما كانت هذه المعاهدة، تنص على تحويل التكنولوجيا والآليات النووية، وعلى تدريب الفنيين، أم أنها لم تتضمن ذلك.

الاتحاد السوفيتي:

زود الاتحاد السوفيتي العراق بمفاعل صغير، للبحث النووي (وتم استخدامه منذ عام 1968)، وبالطاقة لتشغيله، وما يتبع ذلك من معامل صغيرة الحجم.

أمّا في صدد مدى قدرة العراق على الحصول على قدرات حربية نووية، فإن التقرير يركز في أن ذلك غير وارد، في المستقبل القريب.

قدرات العراق الحالية:

أن كل ما توفر للعراق من قدرات تؤهله للحصول على قدرات نووية حربية، قد انخفض، بدرجة كبيرة، عقب التدمير، الذي قامت به إسرائيل للمفاعل الكبير للبحث النووي، في السابع من يونيه 1981. وبفقْد هذا المفاعل، الذي كان يمثل العمود الفقري لمركز البحث النووي، فلم يبقَ لدى العراق الكثير، حتى تجلب العلماء والمهندسين من البلاد العربية الأخرى، للدراسة والبحث، وهو الأمر الذي كان سيؤدي، بدوره، إلى المساعدة في تكوين كوادر وإطارات، من أخصائيين وفنيين، التي كان العراق يسعى إلى تطويرها. وبفقْد هذا المفاعل، أيضاً، لم يبقَ لدى العراق مصدر للحصول على البلوتونيوم للأبحاث التجريبية، كي يكتسب العلماء خبرة مباشرة، حول وظائف وخصائص هذه المادة النووية. إن العراق لا يملك كمية من الوقود الذري الطبيعي، للمفاعل المدمر، والذي يحتوي على يورانيوم منقّى بنسبة 93٪. واعتماداً على الكمية المتوفرة، وعلى الافتراضات حول الكمية الضرورية لصناعة متفجر نووي، فإن من المحتمل بأن يكون لدى العراق ما هو كافٍ لمتفجر واحد. ولكن، أغلب الظن، أن ذلك غير كافٍ للأبحاث والإمكانيات، التي يتطلبها تصميم وهندسة وصناعة مثل هذا المتفجر النووي.

إن القاعدة الصناعية للعراق وقدراته، في التكنولوجيا التي تتصل بالصناعة الحربية، كالإلكترونيات والهندسة الميكانيكية والهندسة الكيميائية وصناعة المعادن والهندسة النووية، هي محدودة. وبالرغم من أن العراق، استطاع شراء اليورانيوم المنقّى، من البلاد المنتجة له، إلا أنه من المرجح، بأن العراق لا يستطيع إنتاج ذلك.

وحالياً، فإن إمكانيات العراق في الحصول على قدرات حربية نووية، خلال السنوات القريبة القادمة، وإن لم تكن مرتفعة، في البداية، فإنها قد تداعت بصورة ملحوظة.

إمكانيات العراق في المستقبل:

من الممكن أن يكون للعراق، في نهاية التسعينات، عدد أكبر، من العلماء والمهندسين والتقنيين النوويين. إلا أنه من غير المحتمل، أن يكون له مصدر داخلي لليورانيوم المنقّى بصفة عالية. كما أنه من الممكن، أيضاً، أن يكون للعراق مصدر داخلي، لبضعة كيلوجرامات من البلوتونيوم، هذا في حالة ما إذا تم إعادة بناء المفاعل، وإنْ كان من المستبعد، أن تكون له طاقة نووية.

وتتوقف إمكانية العراق في الحصول على قدرات حربية نووية، في نهاية التسعينات، على كثير من الافتراضات والتكهنات، منها الأولوية، التي ستعطيها العراق لإصلاح الضرر الناتج عن الغارة الإسرائيلية، وإلى إحياء مركز البحث النووي، كمقر للدراسات والأبحاث النووية العربية. وكما أشرنا من قبْل، فإن العربية السعودية، قد أبدت استعدادها لتمويل إعادة بناء هذا المركز. كما تتوقف إمكانية العراق في الحصول على قدرة حربية نووية، على مدى استعداد الدول الأخرى، لتزويده بتموينات وتجهيزات، ومساعدة فنية، حيث إنه من المستبعد، بأن يصبح العراق مستقلاً في هذا الميدان عن المساعدة الخارجية، في التسعينات.

إذا افترضنا أنه من الممكن إعادة بناء مفاعل البحث النووي وتشغيله، في نهاية الثمانينيات، فإن من المستبعد، أن تنمو القاعدة، الثقافية والصناعية، للعراق، إلى درجة، تمكنها، فعلاً، من تخفيض تبعية البلاد واعتمادها على الواردات والمساعدة التقنية الأجنبية. كما أنه من غير المحتمل، بأن تكون الصناعات العراقية قادرة على تصميم وبناء محطات، لمعالجة وتحويل اليورانيوم أو لتنقيته، أو على بناء محطة للطاقة النووية، خلال سنوات عديدة. إذا تم إعادة بناء هذا المفاعل، فإن من الممكن، أن يكون للعراق، في نهاية الثمانينات، عدد أكبر من المهندسين والعلماء، لهم خبرة مباشرة بالفيزياء النووية والتفاعلات النووية، وبمعالجة البلوتونيوم والمواد الذرية المشعّة، داخل المعامل. وإذا تم تخصيص هذا المفاعل لإنتاج البلوتونيوم فقط، في هذه الحالة، من الممكن إنتاج كمية منه كافية لصناعة عدد من المتفجرات النووية، سنوياً. وذلك يرتبط بالافتراضات حول الحد الأدنى المطلوب لنمط المتفجر، الذي يمكن أن يصممه المهندسون العراقيون، كما يرتبط، أيضاً، باحتمال اكتشاف هذا المشروع، وردود الأفعال، التي ستترتب على ذلك، لدى الدول الأخرى. وإن تمكّن العراق من الحصول على جرافيت من صنف المفاعل، وعلى اليورانيوم، وإذا تمكن، أيضاً، من الحصول على مهندسين وخبراء محنكين، فإن من المحتمل، أن تكون لديه القدرة لبناء مفاعل صغير، لإنتاج البلوتونيوم، ومحطة صغيرة لإعادة المعالجة والتحويل، مما تكون لهما القدرة على إنتاج نوع جيد من البلوتونيوم، كافٍ لصناعة متفجر نووي واحد أو متفجرَين. إن هذا، بالطبع، يفترض بأن هذا المشروع، يمكن أن يظل سراً، لعدة أعوام، حتى لا يتيسر للدول الأخرى فرص اتخاذ إجراءات مضادّة. في حين أنه لا يمكن أن يُعَدّ نجاح مثل هذا المشروع في عداد الأمور المستحيلة. ولكن تحقيق ذلك، يبدو أمراً بعيد الاحتمال.

وباختصار، إذا افترضنا أن العراق، لن تكون له فرصة الحصول على مهندسين وتقنيين ذوي خبرة في إنتاج المواد الحربية النووية، فإن إمكاناته في الحصول على قدرات حربية نووية، في مطلع التسعينات، ستبقى ضئيلة.

كما سبق أن أشار التقرير إلى مدى تأثير الحرب العراقية ـ الإيرانية في المشروع النووي العراقي:

تشير نشرة إخبارية حديثة، إلى أن المفاوضات بين الفراماتوم والعراق، قد انقطعت. وذلك لأن العراق، أعطى اهتماماً في شراء طائرات الميراج المطارِدة، والمدفعية، أكثر من الاهتمام الذي أعطاه بمحطة الطاقة النووية.



زيارة صدام حسين للمفاعل النووي الفرنسي



المفاعل النووي العراقي أثناء البناء والتشييد


الشهيد الدكتور يحي المشد